



تقرير لمركز الدراسات الدولية والاستراتيجية عن واقع التسلح في العالم العربي
9-8



البنك الدولي: الاصلاح في لبنان ليس مسألة اختيارية.. ولن ينفع التمويل وحده
3



فرنانديز: مصادقية الادارة الاميركية كانت ضعيفة اصلاً وبعد الحرب على لبنان أصبحت أسوأ
2

تقرير من واشنطن يشمل الخارجية والبنتاغون والخزينة و"المستعربين" واللوبي اللبناني

ضباب كثيف يلف دوائر القرار بانتظار بلورة سياسة جديدة اواخر العام استنادا الى انتخابات التصفية

اندفاعه بوش انتهت.. تغييرات كبرى في "مستنقي" العراق ولبنان.. ومحاولة اخيرة لفرض منطقة عازلة في الجنوب

وله علاقة فيها من خلال التنسيق مع جمات دولية معنية بلبنان يلخص الوضع بشكل مبسط ان لا سياسة محددة حالياً وان الزمن هو للمراجعة المرتبطة بنتائج انتخابات التصفية ولذا فان سياسة جديدة ستشأ مع حلول السنة الجديدة حيث تكون ظهرت نتائج الانتخابات واخذت الادارة فترة الشهر الضرورية لاعادة بلورة خطابها خاصة ان اتجاهات التعديل صارت واضحة منذ الان اي الاهتمام الداخلي اولوية، الاستقرار الخارجي اولوية مع التهدئة على كل الجبهات، مما يعني ان ما يحتاج الدوزنة هو "الدور" والمستوى وليس الخيارات الا اذا حملت الانتخابات نتائج غير متوقعة.

ويضيف المسؤول المذكور ان السياسة الحالية هي التمسك بالحكومة اللبنانية حتى موعد تبلور السياسة الجديدة اي حتى آخر العام مع ارسال اشارات افتتاح على مختلف القوى السياسية باستثناء "الارهابيين" مع التذكير الدائم بمسؤولية العماد ميشال عون عن الفشل الذي اصاب السياسة الاميركية من جراء خياراته السياسية.

اما حول انتخابات الرئاسة وعيدية الرئيس نبيه بري يرى المصدر ان الادارة الاميركية فقدت حصريته المبادرة في لبنان والتي استمرت لحوالي العام لذا هي تخشى من احداث غير محسوبة خلال الفترة الانتقالية وهي تشجع فرنسا رغم انشغالها ايضا والسعودية والاردن بلعب دور ما ولا مانع لديها من تحركات الرئيس بري الذي اثبت اهمية دوره وضرورته. ولكن استئناف البحث الجدي في الملفات الكبرى ينتظر بطبيعة الحال موعد اخر العام الا اذا استجد عامل طارئ ككتيبي قرار ما كأحد استنتاجات لجنة بيكر مثلا.

البنك الدولي

في البنك الدولي صورة اخرى فما تأخر المحافظ الجديد وولفوفيتز عن انجازه اول دخوله يحاول تحقيقه الان.. ففي البنك ورشة تغيير كبيرة في المناصب كما نمط العمل. اما بالنسبة للبنان فالملاحظات تختفي ويفضل الجميع الانتظار واعطاء الوقت والفرصة مع تسجيلهم كل البيهيمات التي تنسف منطق الانتظار وعدم معالجة المشاكل التي لم تعد تنتظر. اما باريس 3 فالتعليقات عليه من التشكيك بدورته الى الكلام السياسي الى السؤال عن النسخة المعدلة عن باريس 2 والتي كان للبنك الدولي ملاحظات كبيرة عليه كما على المشروع نفسه لو طبق.

صندوق النقد

في صندوق النقد الدولي كلام اوضح وهو انه لم يتلق طلبا لبنانيا للتدخل وان فرنسا قالت للجميع ان دور الصندوق ثرط للتحرك ولكنها دعت الى باريس 3 ونسيت ابلاغ الصندوق بذلك، حتى الان على الاقل.

وزارة الخزانة

في وزارة الخزانة الاميركية كلام كبير عن الوضع في لبنان والعلاجات والاصلاح والفرص والمكلف والتنسيق بين الحكومة وداخلها...والخ لكن الزمن اليوم للسياسة وقرار مساعدة لبنان على اعلى مستوى والمطلوب انتظار اخر العام لنرى ولننتظر ايضا موعد باريس 3 فحتى يومها احداث كبرى قد تحصل.

باتجاهات مختلفة ولكنها لا تلتقي ابدا مع ما هو قائم حالياً.

مصدر في الخارجية

مصدر في الخارجية الاميركية معني بالملف اللبناني يؤكد ان لا خيار الا دعم حكومة الرئيس فؤاد السنيورة وان المعنيين بالملف يسمعون عن مراجعات للسياسة في الشرق الاوسط ولكن هم معنيون بما هو قائم حالياً ولم يتغير اي دعم لحكومة السنيورة لما تمثل من انتصار للقيم الاميركية في المنطقة.

ويضيف ان الحرب الاخيرة على لبنان حملت تضامنا اميركا تجاه لبنان غير مسبوق وهو ما ترجم في سرعة التحرك الاميركي لايقاف الحرب رغم ادعاء اصدقاء سوريا عكس ذلك.

ويقول المصدر المعني بالملف اللبناني في الخارجية الاميركية ان الوضع الحالي

اولوية الاصلاح الاقتصادي تراجعت.. وتشكيك بعقد باريس 3

يشكل تحديا بالغ الخطورة لجملة الانجازات التي حققتها الادارة مع حلفائها اللبنانيين بسبب الهجوم المضاد الذي يشنونه على حكومة الرئيس فؤاد السنيورة لا سيما ان العماد ميشال عون اتخذ مواقف قريبة الى حزب الله ومهادنة للاطاحة بالحكومة المنتخبة بشكل شرعي مما يعني فك العزلة الداخلية الخائفة على الحزب من جهة وتضييق الخناق على الحكومة من جهة اخرى وان كانت هذه الاخيرة لا تزال تتمتع بغطاء مسيحي توفره الكنيسة وفريق 14 اذار المستمر مسيحياً.

ويقول المصدر ان الاولوية هي لاستمرار الحكومة والتجربة الديمقراطية، لذا تغيرت اولوية الاقتصاد فالاصلاح المطلوب عليه ان يراعي الظروف الخاصة للبنان فلا يمكن مطالبة الحكومة بخسارة قاعدتها الشعبية اليوم وان تعطي اعداءها سلاحاً ليوجموه ضدها في وقت تستطيع الاصلاحات الانتظار لتوفر مناخ سياسي يتيح اقرارها خاصة ان الدول الممولة في العالم العربي وللبنانية سلباً بل العكس ستدفعان الادارة الاميركية الى المزيد من التشدد، بات يقول منذ يومين في واشنطن اثر سلسلة اجتماعات تقويمية عقدها فريق العمل الموسع، ان زمن الاندفاع في الشرق الاوسط قد انتهى على الاقل بالنسبة للمستنيين المقلبتين.

ويضيف انه يعتقد ان نتائج الانتخابات لن تكون بالسوء الذي يُصور حيث سيفوز الجمهوريون بمجلس الشيوخ ويخسرون النواب ولكن المشكلة ان الوضع الداخلي سيستحوذ على اهتمام الرئيس حتى لا يخرج الجمهوريون من البيت الابيض في الدورة القادمة وهو امر مؤكد بمقاييس اليوم ولذا لا يمكن تجاهل هذه الحقيقة. ويرى ان ستاتيكو سيقوم في احسن الاحوال اذا استطاع الرئيس تجاهل تقرير بيكر واستعادة المبادرة لصالح الحزب الجمهوري اما السيناريو الاسوء هو فوز الديمقراطيين او تبني تقرير بيكر وهو ما يعني استدارة كاملة في السياسة المعتمدة منذ سنوات بفض النظر عن اي سيناريو داخل التقرير سيتم تبنيه لان السيناريوهات الثلاثة تحمل انعطافات

مسؤول معني

مسؤول عمل طويلاً على قضايا المنطقة

لمصلحة ايران او ان شعور السياسيين الاميركيين بمن فيهم القابضين على الملف العراقي يوحى بذلك، كما ان الخسائر الى ازدياد مع كل اعلان عن خطة مواجهة جديدة وقد توج الرئيس بوش هذا الشعور بحديثه عن المقارنة بين فيتنام والعراق في اول اشارة واضحة منه لمدى التقارب. وتقول المسؤولة الاميركية انه بتاريخ الانتخابات في الولايات المتحدة، لم يتقدم العامل الخارجي على الاعتبار الداخلي، حتى خلال الحروب، فيما يتقدم اليوم وهذه ظاهرة لافتة، ولم تتفع خطوات عدة، كتخفيض سعر البنزين، او تؤثر على شعبية الرئيس، علماً ان خطوة كهذه كان يمكن لها ان تقلب المعادلات في الماضي.

وترى ان العراق هو المنطلق للسياسة الاميركية في المنطقة وبعدها يأتي دور اسرائيل، لتصف الوضع على هذه الجبهة بأنه الاسوء منذ تدخل اميركا في الصراع العربي الاسرائيلي، حيث تبدو القوة العظمى فاقدة المبادرة والدور ومنحازة كلياً دون انكار، وسط ازمة ثقة مع حلفائها فيما اخصامها مرتاحون بعد ازمة خانقة جعلتهم في عزلة شبه تامة، مع ارتفاع في منسوب العدائية لاميركا من الشعوب التي رأت امكانية وجود خيار اخر غير التسليم بالقدر وان كانت المسؤولة تؤكد ان مثل هذا الخيار جنوبي ومدمر.

وتقول ان لبنان اساسي بالنسبة للادارة في مرحلة المد ولكنه بدأ يتحول الى مستنقع اخر بعد العراق لا سيما ان نتائج الحرب الاخيرة شكلت مفاجأة لواشنطن لم يخرج الكثيرون من صدمتها بعد. وتقول نعم نريد سحب السلاح غير الشرعي ولكن كيف؟ بواسطة الحلفاء؟ الجيش اللبناني؟ القوة الدولية التي تطلب ضمانات من ايران وسوريا وحزب الله؟ نعم نريد اشياء كثيرة ولكن جرى استخدام عصا التهويل التي لم يكن يجب ابدأ استخدامها لانها فقدت مفعولها والمشكلة انه في عز الخسارة جرى حرق الورقة الداخلية ايضاً.

البنتاغون

مستشار كبير لدى البنتاغون وقريب من المحافظين الجدد كان يشدد قبل اسبوعين فقط على ان تطورات كوريا واخفاقات العراق لن تؤثر على الساحتين العراقية واللبنانية سلباً بل العكس ستدفعان الادارة الاميركية الى المزيد من التشدد، بات يقول منذ يومين في واشنطن اثر سلسلة اجتماعات تقويمية عقدها فريق العمل الموسع، ان زمن الاندفاع في الشرق الاوسط قد انتهى على الاقل بالنسبة للمستنيين المقلبتين. ويضيف انه يعتقد ان نتائج الانتخابات لن تكون بالسوء الذي يُصور حيث سيفوز الجمهوريون بمجلس الشيوخ ويخسرون النواب ولكن المشكلة ان الوضع الداخلي سيستحوذ على اهتمام الرئيس حتى لا يخرج الجمهوريون من البيت الابيض في الدورة القادمة وهو امر مؤكد بمقاييس اليوم ولذا لا يمكن تجاهل هذه الحقيقة. ويرى ان ستاتيكو سيقوم في احسن الاحوال اذا استطاع الرئيس تجاهل تقرير بيكر واستعادة المبادرة لصالح الحزب الجمهوري اما السيناريو الاسوء هو فوز الديمقراطيين او تبني تقرير بيكر وهو ما يعني استدارة كاملة في السياسة المعتمدة منذ سنوات بفض النظر عن اي سيناريو داخل التقرير سيتم تبنيه لان السيناريوهات الثلاثة تحمل انعطافات

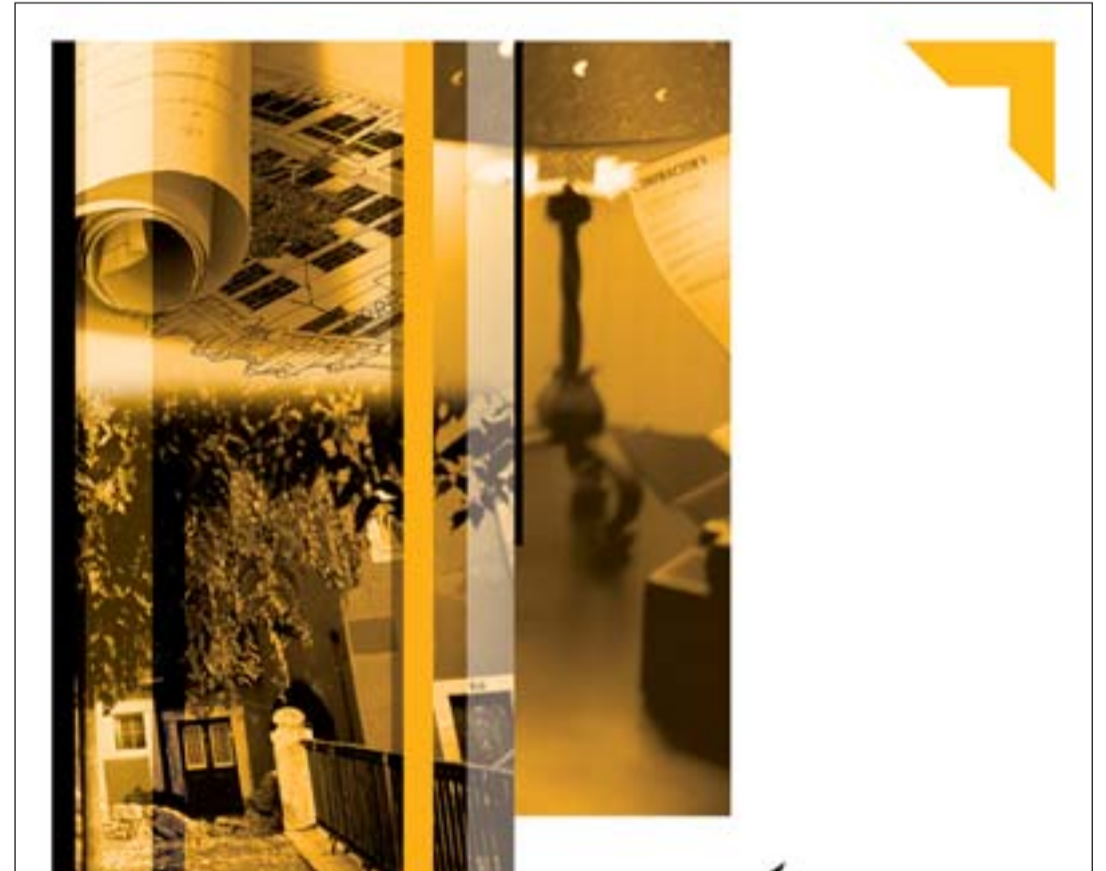
بالجملة وان تقرير وزير الخارجية الاسبق جيمس بيكر له انعكاسات ابعد بكثير من مسألة العراق البالغة الاهمية بالنسبة لكل بيت اميركي مع التشديد على ان التقرير نفسه يتضاعف وزنه او يخف استنادا الى نتائج الانتخابات الاميركية. وتصف عمل لجنة بيكر بأنها أشبه بعمل لجنة 11 ايلول، ولكن على صعيد السياسة الخارجية، فهي لجنة تحقيق مُشكلة من الحزبين الرئيسيين في البلاد ومن شخصيات عرف عنها الجدية والنفوذ وان كانت اللجنة رئاسية بتشكيلها الا ان النواب والشيوخ الجدد بانتظارها، ورغم التكتم حول توصياتها والنفي المتكرر لصحة الترسبات في الاعلام عنها الا ان تاريخ رئيسها ووجهة نظره كما الاعضاء الاخرين معروفة.

وتضيف الخبيرة المذكورة ان المحصلة العامة لنتائج الحرب في العراق جاءت

الدولي وصندوق النقد فاللغة واضحة وبسيطة، هذه المرة الاولوية للسياسة اما الاقتصاد يمكن تقطيع وقته بشئ الاثمان حتى تتعدل الظروف وتتبدل الاحوال. اما المكابرين من تقنيين او خبراء يبدو رأيهم مفيداً للمستقبل ولكن لا صوت يعلو فوق صوت السيد الاميركي، وان كانت مفاجأة الاعلان الفرنسي قد صدمت المؤسسات الاقتصادية الدولية لان هؤلاء تحديدا اي الفرنسيين هم من وضعوا شروطاً قاسية تتعلق بدور الصندوق كاساس لاي منطلق لبحت باريس 3 او بيروت 1 لم يجدوا متسعاً من الوقت لابلغ شركائهم الاقتصاديين بالتبديل الحاصل.

الخارجية الاميركية

تقول خبيرة في شؤون المنطقة العربية في الخارجية الاميركية، ويستعان حالياً بمعرفتها السابقة جزئياً، بان المنطقة تؤخذ



بيتك ع كيفك

القرض السكني

هل تبحث عن منزل مريح وقرض مريح؟ فرست ناشونال بنك ش.م.ل يقدم لك القرض السكني الخاص، إضافة إلى القرض السكني بالاتفاق مع المؤسسة العامة للإسكان وذلك ليتناسب واحتياجاتك المادية.

- مبالغ عالية تصل الى ٢٥٠ ألف دولار أميركي
- فترات تسديد طويلة تصل الى ٣٠ سنة*
- فوائد تنافسية ومميزة
- إحتار العملة التي تناسبك (دولار أميركي او ليرة لبنانية*)
- إستفد من إعفاءات رسوم التسجيل والرهن العقاري*
- دفعات شهرية تتناسب وقدراتك المالية
- ميزات عميقة وأكثر...

* فروع إسكانية بالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان



للمزيد من المعلومات، الإتصال على: ١٢٤٤
www.fnb.com.lb

فرست ناشونال بنك

فرنانديز : الولايات المتحدة تحتاج الى الانظمة العربية القائمة .. وتدرك ضرورة تغييرها .. وهنا المصيدة مصادقية الادارة الاميركية كانت ضعيفة اصلاً وبعد الحرب على لبنان أصبحت أسوأ

الحديث مع البرتو فرنانديز له نكهة مختلفة عن غيره من المسؤولين الاميركيين فهو يجمع بين اصله الكوبي ومهمته العربية فظن للحظات انه رئيس الدبلوماسية العامة لفصيل مناهض للاميركيين لولا استطراده المفاجئ ليعيد الثوابت الاميركية كوصف المقاومة بالارهاب فنتتبه ان لغته هذه ومرورته تلك تهدف الى "تبليع" الفكرة والمسامرة ربما، علما ان موقفه الاخير الذي اثار التباسا مع محطة الجزيرة حول الغطرسة والغباء للسياسة الخارجية الاميركية واضطراره للاعتذار كان قد قاله بشكل مشابه في هذا الحديث ليوحى بان بعض الادارة الاميركية ممن يحتكون بالعالم العربي يدركون حجم البعد عن فهم بديهيات المسائل مهما تكلموا او رصدوا دبلوماسية عامة او اعلام.

مدير مكتب الاعلام والديبلوماسية العامة الاميركية البرتو فرنانديز يتحدث بصراحة تامة ويكسر جدران الصمت فيعترف باخطاء الادارة الاميركية بالعراق وبالانحياز التاريخي التقليدي لاسرائيل وبتناقض السياسات الاميركية وان كانت تفرضا برأيه الظروف الوضعية ويقول ان مثال لبنان كان له اثر سلبي جدا على صورة الولايات المتحدة في المنطقة "فالمصادقية كانت ضعيفة اصلاً وبعد الحرب أصبحت أسوأ" ..

ويقول "بغض النظر عن تقييم دور الولايات المتحدة سلباً أو إيجاباً، اعتقد ان التحديات الكبيرة في المنطقة لا تفرضا

الولايات المتحدة بل هي تحديات داخل العالم العربي، وعند العرب انفسهم" ورأى ان العرب يفضلون التركيز على المشاكل والتهويل وليس على حلها.

واشار الى التناقض في الادارة الاميركية والتي عكستها الوزيرة كونداليزا رايس اخيرا في جولتها اذ قال "نحن نهتم لهذه الانظمة ونحتاج اليها وفي الوقت نفسه نعتقد بضرورة تغيير هذه الانظمة!! وهذه هي المصيدة".

الحل للمنطقة برأيه هو الاصلاح وابداع انظمة وحكومات أكثر انسانية وأكثر احتراماً لشعوبها ولكن ليس التغيير العنفي.

وشدد على تأثير السياسة الخارجية على مسار الانتخابات الاميركية المقبلة، لأول مرة في تاريخها، وقال ان الشعب الاميركي هو من سيقرر والادارة الاميركية قد تدفع ثمنًا غالياً لهذه السياسات والاختطاف.

وعن الاصلاحات الاقتصادية في لبنان والمنطقة قال ان المشكلة ان هذه الاستراتيجيات لها ثمن سياسي عالٍ ومن الصعب تطبيق هذه السياسات الاقتصادية القاسية في ظل وضع سياسي ضعيف أو وضع سياسي غامض.

حاوره حسن مقلد

للإصلاحات الاقتصادية ثمن غالٍ ومن الصعب تطبيقها في وضع سياسي ضعيف أو غامض

الجميع في الحياة المدنية والمصالحة الوطنية. المشكلة ان الناس يركزون على أننا بحاجة الى مصالحة وطنية من دون دولة فعالة، أو العكس أي دولة قوية أي الاستبداد العربي التقليدي من دون المصالحة الوطنية.

الامن يعني امكانية استعمال الدولة للعنف بالطرق الشرعية والمقبولة لحماية المواطن والهدوء.

المشكلة اليوم ازدياد العنف المدمر الطائفي والارهابي وضعف عنف الدولة.

برأيكم هل من امكانية لاصلاحات اقتصادية وسياسية بقيادة هذه الحكومات والفئات السياسية، في لبنان وفي العالم العربي؟

أنا اعتقد ان الحاجة عميقة جداً وانا كانت اميركا غير قادرة على تشجيع هذه الاصلاحات في المنطقة، فإن اميركا ستخسر ولكن الخاسر الاكبر هو العرب.

بعبء، لماذا؟ لأن الولايات المتحدة تحتاج لهذه الانظمة التي قامت بكثير من الاشياء وفي الوقت نفسه ومع نفس هذه الانظمة فان الولايات المتحدة لاجل الولايات المتحدة ولجل الشؤون في المنطقة تحتاج الى تغيير.. وهو تغيير تدريجي واصلاح تدريجي يعني الاصلاح الذاتي من الداخل، اذا السؤال ما هو التوازن وما هي السياسة المتوازنة؟ نحن ندعم هذه الانظمة اذ أننا نحتاج مثلاً الى مشاركة هذه الانظمة في مواضيع ثنائية أو اقليمية مثل دارفور وقضية فلسطين وتأييد الحكومة في العراق وتحدي الارهاب المتطرف في المنطقة، وفي الوقت نفسه هذا الاهتمام هو سبب من اسباب المشكلة.. هذه هي الحقيقة.

لذلك خلال زيارة الوزيرة رايس لمصر، اجتمعت مع رجال الدولة في النظام المصري، وفي الوقت نفسه اجتمعت مع شخصيات في المعارضة. حتى أن بيننا شخصيات كانت في السجن تحت حكم نظام حسني مبارك.. هذا تناقض طبعاً، ولكن هل هذا يعني ان الحكومة الاميركية متناقضة؟ ممكن، ولكن أنا لا اعتقد ذلك، وانما اعتقد انه الاعتراف بواقع موجود في المنطقة، وان المشروع الاصلاحى الاميركي هو الحل في النهاية.

السياسي الاقتصادي الاجتماعي في العالم العربي، وليس بالولايات المتحدة التي قد تؤثر وتضع العراقيل أو تسهل الموضوع ولكن في النهاية الواقع هو شأن عربي وليس شأن اميركي، هناك أسلوب عربي لافت، فانا لدي محبة واحترام شديد للعالم العربي وأؤمن بمستقبل العرب ولكن العالم العربي مليء بفرقان البين: "العالم العربي فاشل.. نحن في الهاوية.. كل شيء كارثي".

أنا واثق أن هناك كوارث ومشاكل وعنف يواس.. ولكن لا بد من أن نركز نحن في اميركا وانتم في العالم العربي لنجد ما هو الحل لهذه المشاكل؟ أنا لم أقل أنه يجب أن نكون واهمين عن الحقيقة المؤسفة، ولكن الناس في العالم العربي يفضلون أن يركزوا على المشاكل والتمويل بها وليس على حلها.



الدور الاميركي يمكن ان يكون ايجابياً أو سلبياً.. أنا اعتقد ان الدور ايجابي ويجب ان يكون ايجابياً، ولكن بغض النظر عن التقييم، اعتقد ان التحديات الكبيرة في المنطقة ليست تحديات للولايات المتحدة بل هي

بالنسبة اليها يقع على حزب الله في ما يتعلق بالكارثة الانسانية التي وقعت في لبنان، الا ان علينا نحن في الولايات المتحدة الاميركية ايضا مسؤولية اخلاقية، وهناك مسؤولية اخلاقية على المجتمع الدولي ككل تحتم عليه التضامن مع لبنان وهذه المسؤولية تجعلنا ندرك اننا فشلنا في انقاذ هؤلاء الارباء الضحايا الذين قضوا من اطفال ونساء ومدنيين هم ضحايا هذه الحرب المفروضة على لبنان.

بعد الحرب الاسرائيلية الأخيرة على لبنان ومواقف الولايات المتحدة الاميركية خلالها، ابن الديبلوماسية الاميركية العامة مما حصل؟

أعتقد ان الديبلوماسية العامة هي الخندق الرئيسي لأن الديبلوماسية العامة يجب ان تقدم الصورة الحقيقية عن الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة والصورة الحقيقية لسياساتها هناك. لقد حاولت اميركا خلال الحرب وبعدها، على عدة مستويات واستراتيجيات العمل لانقاذ لبنان ومساعدته، ومثال على ذلك اننا شاهدنا نهاية الحصار الاسرائيلي على لبنان بسبب أمرين:

الجهود الاميركية وجهود الحكومة اللبنانية، وليس لجهود حزب الله هؤلاء المستفرين، اميركا هي من عملت ولا زالت تعمل من أجل الشعب اللبناني المضحي.

الا تعتقد أنه بالنظر الى نتائج السياسة الاميركية في المنطقة، وبتقييم نظرة الشارع العربي للموقف الاميركي بعد الحرب الاخيرة، يظهر أن آلية عملكم لتسويق هذه السياسة كانت فاشلة، لأن الشارع العربي، وحسب احصاءاتكم انتم وليست الاحصاءات المحلية فقط، تثبت مدى فقدان الثقة بسياسة الولايات المتحدة؟ الا تدفعكم هذه النتائج الى التدقيق في بعض منطلقاتكم؟

هذه هي المهمة الاولى للديبلوماسية العامة وهي ان تقدم صورة عن حقيقة جهود الولايات المتحدة لأجل لبنان، والتأييد الاميركي القائم، وامكانية التأييد الجديد الذي سنقدمه للشعب اللبناني والحكومة اللبنانية.

ولاحظنا أن التأييد الاميركي للبنان قد ادى الى الحصول على الاجماع الدولي بشأنه والذي تمثل في القرار 1701، الذي ادى الى ارسال القوات الاجنبية الى لبنان لدعم سيادته.

العالم العربي في مستنقع سياسي واقتصادي

تحديات داخل العالم العربي، وعند العرب انفسهم واعني الصراع بين الانسانية والكرامية، والفجوة القائمة بين الحاكم والمحكوم في العالم العربي وبين الفقير والغني، الفساد البيومي والاحباط وعدم وضوح المستقبل عند الاجيال الجديدة في العالم العربي، كل هذه الاشياء مرتبطة بالوضع

أنا متفق معك بأنه كانت لدينا مشاكل في المصادقية سابقاً، ومثال لبنان كان له أثر سلبي جداً أي أن المصادقية كانت ضعيفة اصلاً وبعد الحرب أصبحت أسوأ، أنا موافق تماماً على ذلك، ولكن في الوقت نفسه أعتقد صراحة أن اميركا قامت بعدة أخطاء في سياساتها في المنطقة، سواء في شأن العراق وهذا ما اعترفنا به، او في الميل الاميركي التقليدي المعروف لتأييد اسرائيل، وهذا مجال واسع لانقاذ الولايات المتحدة، وهو أمر لا بد من أن نعترف به.

إذا فإن التأييد السياسي الاميركي للبنان ولسيادته التي كانت ضعيفة لسنوات طويلة، هو المهمة الاولى والاخيرة للديبلوماسية الاميركية.

وبالتزامن مع ذلك هناك البعد الانساني، إذ لا بد أن نعترف، انه بالرغم من أننا نعتبر ان اللوم الكامل

المشكلة ليست مقارنة اميركية مع العالم العربي، وانما العالم العربي في منافسة مع ايران، مع الهند، مع اوربا ومع بلدان الشرق الاقصى. العالم العربي في مستنقع اقتصادي وسياسي.

السؤال الكبير في العالم العربي ليست اميركا وليست اسرائيل فهذان عاملان سواء ايجابيين أو سلبيين، طبعاً الاكبر ايجابية من الساحقة من العرب تعتقد ان وجود الكيان الصهيوني هو عامل سلبي، او السياسة الاميركية سلبية، ولكن في النهاية السؤال هو الى اين يتجه العرب؟ ما هو النموذج؟ هل النموذج هو الحقيقة الموجودة في الرمادي اليوم، أو حكومة طالبان، هل هذا هو النموذج للمستقبل..

هؤلاء كانوا اصدقاءكم لفترة طويلة..

هذا صحيح، لكن اذا اميركا خسرت في المنطقة فهذه مشكلة لاميركا ولكن اذا العرب خسروا فهذه كارثة للعالم العربي.

في الحديث السابق لكم مع "الاعمار والاقتصاد" قبل نحو 6 اشهر ركزتم على أن الولايات المتحدة غيرت سياساتها من دعم الانظمة في المنطقة العربية وانفتاحها على الهيئات المدنية.. في المقابل الوزيرة رايس في جولتها الاخيرة عادت لتدعم الانظمة العربية المشكو منها، وتحدثت عن أنظمة الاعتدال العربي بلغة تذكر بالستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، عن أي مصادقية وأي رسالة تسعون لتوجيهها عبر هذه المواقف؟ طبعاً الرسالة غير مفهومة وهناك سوء فهم للموضوع، ولكن أنا موافق معك ان هناك سطحية، وربما أكثر من ذلك هناك تناقضات في هذا الموقف. وأنا اعتقد ان هذا منطقي الى حد

تحدثتم عن أخطاء في الملف العراقي، هل من توجه لتصحيح هذه الأخطاء؟ من الملامح المهمة لاي ديمقراطية فعالة، الاعتراف بالأخطاء والانتقاد الذاتي، والحمد لله انه داخل الادارة الاميركية وداخل المجتمع الاميركي هناك جدال حول هذه المواضيع، وهو جدال صائب جداً حول موضوع العراق، ونلاحظ ان الانتخابات الاميركية التي كانت مرتبطة تقليدياً بالمواضيع الداخلية وليس بالسياسات الخارجية، باتت اليوم لأول مرة في اتجاه آخر وبات للعامل الخارجي الاثر الكبير، وهنا تحديداً موضوع العراق الذي له حيز كبير جداً في الانتخابات الاميركية.



الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة اعمار وسط مدينة بيروت ش.م.ل (سوليدير)

دعوة لحضور جمعية عمومية غير عادية

عملاً بأحكام المواد ٣٤ و٤٩ و٥٠ من نظام الشركة الاساسي. يدعو مجلس ادارة الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة اعمار وسط مدينة بيروت ش.م.ل (سوليدير) السادة المساهمين حملة الاسهم من الفئتين (أ) و(ب) الى جمعية عمومية غير عادية تعقد في الساعة التاسعة والنصف من يوم الاثنين الواقع في ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٦ في مركز المعارض (بيال)، وسط بيروت.

يحدد جدول اعمال الجمعية العمومية غير العادية كما يلي :

اولاً : الاستماع الى تقرير مجلس الادارة ومفوضي المراقبة حول موضوع قيام الشركة بتقديم استشارات وخدمات في مجال التطوير العقاري لمشاريع اخرى خارج النطاق الجغرافي للوسط التجاري لمدينة بيروت وفي مختلف انحاء العالم.

ثانياً : تعديل المادة الثالثة من نظام الشركة المتعلقة بموضوعها عبر إضافة فقرة جديدة إليها تناسب مع البند السابق.

يمكن للمساهم ان يحضر شخصياً او يتمثل بغيره وفقاً لأحكام القانون والنظام.

مجلس الادارة

ص.م. رقم ٦٧٠٠٠ بيروت - رأسمالها / ١.٦٥٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي - مركزها: مبنى ١٤٩ شارع سعد زغلول متفرع من شارع فوش بيروت - لبنان

نائبة رئيس البنك الدولي: الاصلاح في لبنان ليس مسألة اختيارية.. ولن ينفذ التمويل وحده سنساعد الحكومة لتحقيق مراقبة شفافة لآليات صرف المساعدات الواردة

في اول حديث صحافي نائبة رئيس البنك الدولي دانيلا غريساني تقول ان اعتماد الاصلاحات في لبنان لم يعد امرا اختياريا ولا بد من المضي فيها ومن دونها لن يجدي نفعا التمويل. وعن دور البنك الدولي في باريس 3 قالت انه لعب دوره الطبيعي لناحية النصح والمساعدة الضرورية المطلوبة ولكن المهمة الاساس تنفع على عاتق الحكومة اللبنانية التي عليها

تقديم تصورها لشكل المساعدة المطلوبة وكيفية تنفيذها والقدرة على ذلك خاصة ان هذه القرارات تحتاج الى ارادة قوية. وأشارت الى ان وزير المال جهاد أزور ذكر لها في مؤتمر سنغافورة بأن الحكومة تمكنت من إيقاف النزاع، وهذا ليس فقط تحد كبير، لكنه أيضا فرصة للإجماع على الاصلاح "الذي بكل مراحة كان يجب أن يتحقق منذ زمن بعيد لكنه وضع جانبا

المنطقة الاقتصادية جيد حاليا وهو متسارع في كل دولها فيما عدا البلدان التي تواجهها نزاعات. وعن سوريا قالت "لا أعتقد بأنني أفشي سرا إذا ما قلت لك بأننا نود أن نوسع علاقتنا مع سوريا، نود أن نفعل المزيد لكننا أيضا بحاجة الى أن تكون الحكومة مهتمة بما نقدم".

٣٠

متفائلة من الاصلاح في المنطقة.. ولا تخوف من ضياعه بفعل ارتفاع اسعار النفط

المياه، أي يجب ان تتحقق بسرعة بنية الاهتمام بالأضرار الناتجة عن النزاع. ونحن ايضا نعمل بشكل وطيء جدا مع الحكومة لمساعدتها في مراقبة استخدام المساعدات التي سترد اليها والتي وصلتها، لتمويل إعادة البناء. اعتقد بأنه من الضروري جدا للبنان بأن يكون لديه عملية شفافة للتمويل القادم واستخدامه بالشكل الافضل لتتأكد الحكومة بأنها وضعت الحاجات الأكثر إلحاحا وبأنها وزعت بطريقة عادلة ولم يسأ استخدامها أو إهدارها.

في أيلول الماضي حصل اجتماع في نيويورك (مؤتمر اصدقاء لبنان) وكان البنك مشاركا أساسيا فيه وتم الاتفاق على ورقة اقتصادية أي أن يقوم لبنان بتقديم برنامج اقتصادي للإصلاح. من أيلول وحتى تموز موعد وقوع الحرب، أكثر من مسؤول في البنك الدولي اعتبر في أحاديث لمجلتنا بأن الحكومة لم تعد بعد ورقة تتناسب مع الاصلاحات الضرورية التي يتحدث بها البنك علما أن الحكومة لم تطرح في مجلس الوزراء هذه الورقة؟ كيف تقارون هذا، هل كان لدى الحكومة حقا برنامجا اصلاحيا؟ علما أن هناك مسؤولين في البنك الدولي قالوا في ذلك الوقت بأن الورقة التي تحضر ليست بالماييمر المطلوبة؟

اعتقد بأن الامور الآن مختلفة عما كانت عليه منذ عام: حكومتكم عقدت في سنغافورة اجتماعا لاعلام الهيئة الدولية حول نيتهما والتزمتم بشكل قوي القيام بهن، وكما قلت سابقا، اعتقد عندما قال الوزير أزور كلمته حول حقيقة أن الحرب والنزاع قدما تحديات كبيرة ولكن أيضا فرضا كبيرة وكان هذا امر مشجع جدا. اعتقد بأن هذا صحيح وهو بأنه

الآن في لبنان هناك حس اجتماعي أعلى بضرورة العمل بشكل طارئ حول الحاجة الى الاصلاحات وهذا الحس أعلى مما كان عليه منذ عام. وأنا لم أكن هناك مؤخرا أنا أنت هناك بشكل يومي ولا اعلم ما هو حرك الآن، لكن مما سمعته من زملائي ومما سمعوه هم من الحكومة اعتقد فعليا بأن هناك حس عال للعمل بسرعة. ما الذي سوف يحدث لا أعلم ولا أستطيع أن أقول لك ما هو المستقبل لكن يمكنني أن أقول لك، وأنا متأكد من هذا، أن البنك الدولي يعتقد بأن الاصلاحات ليست مسألة اختيارية وأن لبنان لا يستطيع إلا يحقق الاصلاحات والا فإن الاقتصاد سوف يعاني حتى لو منح كمية كبيرة من الاموال. والحقيقة أن هناك كميات كبيرة توجهت اليه من مؤتمر سنغافورم فإذا لم تتحقق الاصلاحات في قطاع العمل، والاصلاحات الأساسية في القطاع الاجتماعي فإن تأثير هذه الاموال سوف يكون اقل بكثير من الممكن وبالتأكيد نحن نعمل بجد مع الحكومة لتحديد (identify) ليس فقط الاولويات لأنني اعتقد بأنهم يعرفون ما هي الاولويات لكن ايضا كيفية تطبيق هذه الاصلاحات في هذه المجالات واتمنى بأن تكون الحكومة قادرة على تطبيقها. وكما قلت ان الالتزام موجود واتمنى بأن يظهر هذا الالتزام بالعمل الحقيقي عبر ترجمة فعلية وواقعية لهذا الالتزام.

ما هو دور البنك في باريس 3 المؤتمر الذي اقر عقده أخيرا في كانون الثاني 2007؟ اعتقد بأننا لعبنا الدور الذي نلعبه بشكل طبيعي، لناحية النصح والمساعدة الضرورية المطلوبة واعتقد ان المهمة الاساس تنفع على عاتق الحكومة اللبنانية التي عليها تقديم تصورها لشكل المساعدة المطلوبة وكيفية تنفيذها والقدرة على ذلك خاصة ان هذه القرارات تحتاج ارادة قوية وكما ذكرت ان الاصلاحات ليست مسألة اختيارية في لبنان.

اقتصاديين، مدققي حسابات، معلمين وبالتأكيد هم أشخاص يقومون بمعلمهم بشكل جماعي ويزودون الحكومات بالنصائح بصيغة برامج تمويلية وهم يستطيعون مساعدة الحكومة على تحقيق أهدافها لكننا لسنا أقوىاء كافية بشأن التواصل بشكل فعال لقول ما نفع. بالتأكيد، اعتقد، بأنه يجب بأن نكون أفضل في هذا. واعتقد بأن هذا يحمل جزءا من الالفة وهو أننا نحن بحاجة الى المزيد من التوظيف في مجال التواصل الفعال وليس على المستوى الشخصي طبعاً بل مع زملاء نود حقاً أن نتواصل معهم بشكل أفضل في المنطقة لتقديم صورة حقيقية بالنسبة لما نفع. وكون مقر البنك الدولي في واشنطن ويقابل في الشارع المقابل صندوق النقد العالمي فإن هذا ايضا يخلق نوعاً من الالفة بين هذه المؤسسات. بالنسبة للنظرة العامة ومن ضمنها عدم الفصل بين المؤسسات. اعتقد بأن هناك بعض الامور التي تحتاج الى أن تكون أكثر وضوحاً وأكثر تحديداً. ولكن يبقى ان هدفنا الحقيقي هو اعطاء أفضل نصيحة ممكنة للحكومات التي قد تأخذ بها وقد لا تأخذ بها وقد لا تجيد استخدامها. لكن هدفنا الاول هو اعطاء أفضل النصائح الممكنة لمساعدتها في اختيار الافضل لدعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ولدعم المشاركة. بالتأكيد نحن ايضا هيئة تؤسس الصناديق المالية بهدف تحقيق المشاريع وهذا دور مكمل للنصائح والنشاط الاعم وهو المساعدة في تطبيق هذه النصيحة التي اعطيناهنا. واعتقد بأنه علينا أن نكون نشيطين بقدر الامكان في التواصل مع الناس لكي يعرفوا هذا.

كيف يقيم البنك الدولي الوضع الاقتصادي في لبنان؟ اعتقد باننا عرضنا بعض التنبؤات حول التطورات الاقتصادية لما تبقى من العام 2006 واعتقد بأنها تنصل الى أن الناتج المحلي للبلد يمكن ان ينخفض بنحو 5% وهذا رقم كبير ويعود هذا الى تأثير النزاع على النشاطات الاقتصادية. ونحن نعمل الآن، وهذا سينتج لاحقا، على تقييم مدى تأثير النزاع على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في لبنان. ولن يكون هذا التقييم مجرد تحليل لنتائج النزاع على الاقتصاد بشكل كلي بل ايضا سوف يكون حول مدى التأثير على القطاعات الاقتصادية مثل القطاع الاجتماعي، البنى التحتية وما الى هنالك. وهو سيذهب الى ما بعد المدى القصير ليصل الى ماذا يعني الاصلاح على المدى الطويل والاستثمار في لبنان. لقد ذكر وزير المال جهاد أزور في سنغافورة عندما التقيت به، وكان هذا مشجعا جدا، بأن الحكومة اوقفت النزاع، وهذا ليس فقط تحد كبير، لكنه أيضا فرصة للإجماع على الاصلاح والذي بكل صراحة كان يجب بأن يتحقق منذ زمن بعيد لكنه (أي الاصلاح)، وضع جانبا لتطورات سياسية واجتماعية عدة.

اتمنى ان يكون هذا صحيحا ونحن نود أن نرى التقييم للنظر الى الحاجات على المدى القصير ولكن بضمون المدى البعيد للإصلاح. ان لبنان وأنت تعرفه أفضل مني، بلد معرض بشكل دائم للنزاع، وحصول اضطرابات داخلية، ورغم ذلك أنا فعلاً متفائلة بأنه يمكنه ان يقدم عملاً جيداً رغم نتائج النزاع وأود جداً أن اعمل مع الحكومة لمساعدتها على تحقيق أفضل استخدام ممكن لهذه التحديات ولهذه الفرص.

ربما يجب ان اذكر أيضاً بأننا الآن على المدى القصير نعمل بشكل وطيء جداً مع الحكومة على عدة أمور. أولاً لقد جمعنا بعض المنح، وليست تمويلياً على المدى الطويل، للمساعدة في بعض النشاطات الطارئة وتتضمن البنى التحتية ومشاريع



وبالتأكيد هنا في البنك الدولي، أيضاً اعتقدوا أن أزمة العراق التي بدأت في التسعينات هي السبب الرئيسي للجمود الاقتصادي في المنطقة وكان هناك رهان بأن اعمار العراق سوف يؤدي الى تغير كبير ايجابي للمنطقة. وهذا ما لم يحدث، ولم يحدث اعمار حقيقي في المنطقة. كيف ترون دور العراق في المنطقة ومستقبله وما دور البنك الدولي؟

منطقة الحكم الذاتي في فلسطين، ما دور البنك الدولي هناك، وخاصة بأنها منطقة لديها احتياجات كبرى؟ كما تعلم فإن البنك الدولي منخرط جداً في قطاع غزة والضفة بشكل كبير منذ عام 1992 وما زال منخرطاً في هذا الجزء من العالم ونحن قلقون جدا من الوضع القائم الآن باللايقين حول المرحلة التالية والتقدم في هذا الجزء من العالم. الآن نحن نركز في العمل مع الحكومة المحلية ومع البلديات والمجتمع المدني والهيئات المحلية للتوجه الى البرامج الأكثر مباشرة لهذه الهيئات والبلديات لا سيما في القطاع الاجتماعي وتزويد ودعم الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. ونعمل الآن على تطوير نشاطات جديدة للدعم أيضاً لتحسين البنى التحتية المحلية وما شابه ذلك. طبعاً هذه نشاطات على مستوى صغير لكن في هذا الوقت بالتحديد وبسبب القيود التي لدينا بالنسبة للعمل مع الحكومة الجديدة، فكما تعلم البنك الدولي يعمل الآن في بيئة تبتعث عن، بل يجب ان أقول تأمل بحكومة وحدة وطنية نأمل بان نستطيع العمل معها، لكن في ظل هذه الحالة السياسية القائمة وغير المستقرة فنحن لا زلنا ننتظر وينحصر عملنا كما قلت مع البلديات والهيئات المحلية. وهذا يلقاها، ليس الآن فقط بل أيضاً على المدى الطويل. وأيضاً تأمل بان نستمر في انخراطنا في تزويد النصح للحكومة، ولذا نعمل على تحليل العقبات والعمل على المعوقات الاقتصادية في غزة والضفة الغربية. وبنقى مهتمين جداً بالنسبة لحركة الناس والبضائع والتي كما تبدو عائقاً أساسياً للنشاطات الاقتصادية.

يبقى الحديث عن صورة البنك في المنطقة التي هي ليست مريحة ابداً ولعدة اعتبارات ربما التغيير الاخير في إدارة البنك مع مجيئ رمز للمحافظين الجدد اضاف نوعاً ما ذلك القلق من البنك. ولأكون صريحاً هذا التوصيف للحكومات لن يجد ارتياحاً كبيراً في المجتمع المدني في المنطقة. أي هل البنك الدولي بصدد تحسين صورته وخاصة أن الحكومات تختبئ وراء البنك حتى في المسائل التي لا علاقة لها بالبنك؟ اعتقد بأنك لمست الجرح، في مسألة مهمة جداً، وهي مقدرتنا كمؤسسة على التواصل بشكل فعال بشأن ما نفع وما نمثل.

كما تعلم نحن مؤسسة تتكون بمعظمها من أشخاص تقنيين، أي مهندسين، وتقديم تصورها لشكل المساعدة المطلوبة وكيفية تنفيذها والقدرة على ذلك خاصة ان هذه القرارات تحتاج الى ارادة قوية. وأشارت الى ان وزير المال جهاد أزور ذكر لها في مؤتمر سنغافورة بأن الحكومة تمكنت من إيقاف النزاع، وهذا ليس فقط تحد كبير، لكنه أيضا فرصة للإجماع على الاصلاح "الذي بكل مراحة كان يجب أن يتحقق منذ زمن بعيد لكنه وضع جانبا



تاريخياً كثير من الفساد وبحيث ينشط الفساد في مجال الضرائب وهذا ما يجعل كلفة البدء بالعمل أكبر ويكبح الاستثمار والنمو، اعتقد أننا كمؤسسة كنا ناشطين جداً في دفع حكومات العالم، والمنطقة ضمناً، بأن يعوا أكثر حول كيف لهذا البرنامج بان يكون موجهاً. وذلك على سبيل المثال عبر تسهيل التشريعات في المسائل المتعلقة بالعمل والقعود، وكيفية ملامسة هذه المسألة بواسطة دعم الحكم لتحديد مواقع الفساد، كيفية تسهيل حل نزاعات المصالح (الاستثمار)، العمل على جعل الملكية أكثر شفافية. هناك عدد من الطرق التي يمكننا القيام بها ونحن نعمل مع الدول في المنطقة ونعمل أيضاً على هذا التداخل فيما بين القطاع الخاص والقطاع العام. وهذا ما اعتدته جاهز واذنا بقي في التحسن سوف يجسن الحكم ويقلل من الفساد.

جانب آخر مهم وهو ادارة القطاع الخاص، وهذا مجال عملنا فيه مع عدد من الدول، واعتقد أيضاً أننا حققنا خبرات مفيدة ويمكننا تأمين دعم مفيد للبلاد المهمة في ادارة القطاع الخاص. اعتقد بأننا اكتسبنا خبرة واسعة من العمل في عدة دول حول كيفية تحسين عمل القطاعات الرئيسية للحكومة المركزية بحيث تصبح الحكومة أكثر فعالية وكفاءة. وهذا أيضاً يحد من الفساد ويمنع عودته الى مجالات مثل انفاق المال العام، تبادل السلع في القطاع العام، وايضاً حل نزاعات الاستثمار وأركز أيضاً على التداخل فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وعمل الادارات العامة. ونحن نتقدم في هذا المجال ويمكننا تقديم المساهمة. وأنا متأكدة من أن المزيد من التقدم يمكن تحقيقه في عديد من الدول. لا أود ان أبوء متفائلة دون سبب واقعي وأكثني لست طموحة بل أؤكد بأنني كذلك. ومرة أخرى اعتقد بأن بعض الدول تزداد طموحا وبالتأكيد نود دعمها.

هل تعتقدون بأن هناك قراراً فعلياً أخذ بالاصلاح في المنطقة، وهل تشعرون بأن حجم الازمة يفرض على الحكومات القطاع الخاص في المنطقة مثله مثل القطاع العام لجملة ارتباطه بالمنافع الاقتصادية؟

اعتقد بأن هناك عدداً من الحكومات تقدمت بشكل جيد واعتقد بأن هذه أفضل مقاربة لنزاعاتها واعتقد أيضاً بأنه في جميع البلدان هناك قوى في المجتمع المدني، وايضاً في الحكومة أصبحت تعتبر بأن هذا أمر مهم جداً وهي ملتزمة بتحقيق التقدم. واعتقد بأن أحد الاشياء التي تعلمناها خلال عملنا في عدة دول هو أنه لا يمكنك تحقيق التقدم في الحكومات من خلال التركيز على ما يمكن للحكومة بأن تفعل. الحكومات يمكنها تقديم تشريعات أفضل، قوانين أكثر شفافية... لكن أيضاً هناك حاجة لوضع الاساس لحكومة أفضل من خارج هذه الحكومة أي في قطاع العمل، في المجتمع المدني واعتقد بأن هناك قوى في جميع البلاد تدفع في هذا الاتجاه وطبعاً الصحافة هي إحدى هذه القوى، ولها دور رئيسي إذ تجعل جميع هذه القوى تعي بشكل أفضل التحديات والفرص. البعض اعتقد ولفترة طويلة،

قبل البدء في الحديث عن قضايا لبنان سأبدأ بأسئلة حول المنطقة، كيف يرى البنك الدولي وتيرة الاصلاح في المنطقة، وكيف تقيمون سرعة تطبيق الاصلاحات فيها؟

بداية أود القول بأنني جديدة في هذا المركز وهناك أشياء كثيرة ما زلت في مرحلة تعلمها بالنسبة للمنطقة، لكن اعتماداً على ما عرفته وتعلمت من زملائي في العمل فإنه يبدو لي بأن هناك العديد من الدول حيث الاصلاحات تسير فيها بشكل جيد. وفقاً لتجربتي السابقة، حين كنت أعمل في المنطقة، أي منذ نحو عشر سنوات مضت، ادرك انه عند ارتفاع سعر النفط يتباطأ الاصلاح بسبب تدفق الاموال الى المنطقة والسبب الآخر هو ان قوة المنافسة في الاقتصاد العالمي تصبح أقل، ويبدو لي الآن بأنه ما زال هناك دوافع للسير في هذا الاتجاه في عدد من الدول. وأنا سعيدة جداً بكوني في هذا المركز هنا في البنك الدولي حيث بالتأكيد نحن نود العمل في عدة دول لتزويدها بالنصائح وكيفية بناء المزيد من هذه الاصلاحات بغية الوصول الى تحسين دائم في النمو الاقتصادي والاجتماعي والمشاركة.

منذ من نحو عام أصدر البنك الدولي تقريراً يتخوف فيه من أن ارتفاع أسعار النفط يلغي فكرة الإصلاحات، والآن بعد عام هل تشعرون بأن هذا الارتفاع في الاسعار استخدم بطريقة تساعد على الاصلاح أم أن تخوفكم كان في مكانه؟ في هذه المرحلة من الوقت، أنا متفائلة، صحيح أنه في السابق شاهدنا هذه المعادلة بأنه كلما ارتفع مدخول النفط في المنطقة تتباطأ الاصلاحات فيها، أما الآن فلم نعد متخوفين من هذا ومن المؤكد بأن اداء المنطقة الاقتصادية جيد حالياً وهو متسارع في كل دولها فيما عدا البلدان التي تواجهها نزاعات.

ولكن في الحقيقة هناك فرصة كبيرة لتسريع الاصلاحات لأنه بشكل عام عندما ينمو الاقتصاد يكون من الاسهل إجراء إصلاحات. كما انه في هذه الحالة يمكن مشاهدة مردود الاصلاحات ومنافعتها بشكل سريع وخاصة اذا ما كان الاقتصاد برمه يسير نحو الالام. لهذا أنا متفائلة في هذه المرحلة.

ما دور البنك الدولي في عملية الاصلاح هذه؟

اعتقد بأن الدور الأساسي لنا هو تزويد الدول بالنصائح والتي في الحقيقة نتحتاجها في سبيل التطور في الاصلاحات. فمن مبادئنا بأننا مؤسسة تعمل منذ فترة طويلة مع العديد من الدول في جميع أنحاء العالم ويمكننا احضار الخبرات التي اكتسبناها من عملنا في ظروف مختلفة ليكون كل هذا في مصلحة البلاد في الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

في الفترة الماضية ركز البنك على موضوع مكافحة الفساد، وبوجود هذا الفساد في المنطقة هل هناك فعلاً إمكانية لمثل هذا التناؤل؟ أنا أوافقك الرأي بأن الفساد عائق أمام تنمية الاصلاح في كل بلد وفي معظم بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا، لكن مع وجود الفساد أنا ابقى متفائلة، وأنا من النوع المتفائل ومن الصعب احباطي. نحن كمؤسسة تعلمنا كثيراً في هذا المجال من خلال العمل في بلدان متعددة في العالم وتمكننا من ملامسة قضايا الفساد واعتقد بأن عدداً من الممارسات في المنطقة تغير بشكل جدي بالنسبة لمقاربة هذه المسألة. وأنا اعتقد بأن الحكم ومكافحة الفساد هي صورة واحدة مهمة جداً لمظهر الدولة لكي تعمل جيداً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتداخل الجيد بين الحكومة والقطاع الخاص. في قطاع العمل الخاص، حيث هناك

استطلاعات رأي حول انتخابات التجديد النصفى للكونغرس العراق القضية الأهم عند 15% من الأمريكيين .. وبعده الإرهاب عند 11% منهم

وأظهرت هذه الاستطلاعات عدة نقاط هامة تتعلق باهتمام المواطنين الأمريكيين بالقضايا الهامة المتعلقة بتحديد سلوكهم التصويتي، ومن أهمها:
- اتفاق شبه عام على عدم وجود قضية انتخابية مركزية يحسم حولها هوية الحزب الفائز. ومن أهم القضايا التي يدور حولها جدل وحملات الانتخابات: فساد الحكومة، الحرب على الإرهاب، الوضع في العراق، الرعاية الصحية، الحالة الاقتصادية، أسعار الطاقة، وقضية الهجرة، والأخلاق والقيم.
- ازدياد ثقة المواطنين الأمريكيين في الحزب الديمقراطي فيما يتعلق بمعالجة كل القضايا الهامة، وبيجيء هذا نتيجة لفصائح الحزب الجمهوري المتكررة، وعدم رضا قطاع كبير من الأمريكيين عن سياسات إدارة الرئيس جورج بوش.

الحالية (إدارة الرئيس جورج بوش)، كما أنه على النقيض من الاتجاه السائد في انتخابات الكونغرس التي تتزامن مع السباق الرئاسي، والتي يميل فيها حزب المرشح الرئاسي الفائز إلى الاستحواذ على أكبر عدد من المقاعد في الكونغرس الأمريكي، مستغلاً شعبية الرئيس الجديد الذي ينتمي لنفس الحزب، فإن العكس تماماً يحدث في انتخابات نصف الفترة، وبمعنى آخر فإن عدم الرضا على الرئيس الأمريكي غالباً ما يترجم ضد الحزب الذي ينتمي له الرئيس من خلال التصويت ضده في انتخابات التجديد بالكونغرس.
ولا يظهر الشعب الأمريكي "كما تشير أحدث استطلاعات الرأي" موافقة عامة على أهمية القضايا التي ستحسم أهميتها سلوكه التصويتي الشهر القادم.

يعرض "تقرير واشنطن" آخر استطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسات أمريكية مختلفة بخصوص انتخابات التجديد النصفية للكونغرس الأمريكي والمقرر إجراؤها في السابع من الشهر القادم. وتجرى انتخابات التجديد النصفية للكونغرس الولايات المتحدة لاختيار جميع أعضاء مجلس النواب وعددهم 435 نائباً، إضافة إلى ثلث أعضاء مجلس الشيوخ (33 عضواً). ويعود سبب تسمية هذه الانتخابات بالنصفية لأنها تجرى في منتصف فترة حكم رئيس الأمريكي والتي مدتها أربع سنوات.
وبالرغم إنه لن يكون هناك سباق على مقعد الرئاسة لمدة عامين قادمين، فإن هذه الانتخابات تمثل استفتاءً شعبياً لقياس درجة الرضا الشعبي على أداء الإدارة

صحيفة USA Today ومؤسسة غالوب للرأي العام Gallup

أجرى هذا الاستطلاع في الفترة ما بين 6-8 تشرين الأول وخلفيات دينية واجتماعية متنوعة. (هامش الخطأ 3 درجات وشارك فيه 1007 مواطن أمريكي من فئات عمرية مختلفة، مئوية)

ما هي درجة أهمية هذه القضايا في انتخابات الكونغرس هذا العام؟

غير متأكد	غير هامة	هامة	هامة جداً	شديدة الأهمية	
1%	2%	11%	38%	48%	قضية فساد الحكومة
1%	4%	12%	36%	48%	قضية الإرهاب
1%	2%	11%	38%	48%	الوضع في العراق
1%	4%	15%	37%	43%	نظام الرعاية الصحية
1%	2%	16%	42%	40%	الاقتصاد
1%	11%	18%	34%	36%	الاخلافات العامة في أمريكا
0%	10%	25%	31%	34%	أسعار البنزين
1%	11%	23%	32%	33%	قضية الهجرة

محطة ABC News وصحيفة Washington Post

أجرى هذا الاستطلاع في الفترة ما بين 5-8 تشرين الأول وخلفيات دينية واجتماعية متنوعة. (مقياس الخطأ - 3 + % وشارك فيه 1204 مواطن أمريكي من فئات عمرية مختلفة، درجات)

ما هي درجة أهمية هذه القضايا بالنسبة لك في انتخابات الكونغرس القادمة؟


غير متأكد	غير هامة	هامة الى حد ما	هامة جداً	أهم قضية على الإطلاق	
0%	2%	16%	68%	15%	الموقف في العراق
0%	4%	19%	67%	11%	الحرب الاميركية ضد الارهاب
0%	3%	20%	65%	12%	الاقتصاد
0%	6%	22%	61%	11%	نظام الرعاية الصحية
0%	7%	27%	56%	9%	الاخلاق والقيم في الحكومة
1%	8%	32%	51%	8%	القضايا المحلية في منطقة سكنك
1%	16%	29%	47%	7%	قضية الهجرة

محطة Fox News

أجرى هذا الاستطلاع في الفترة ما بين 26-27 ايلول وخلفيات دينية واجتماعية متنوعة. (مقياس الخطأ - 3 + % وشارك فيه 900 مواطن أمريكي من فئات عمرية مختلفة، درجات)

ما هي أهم القضايا التي ستؤثر على تصويتك في انتخابات التجديد للكونغرس؟


غير متأكد	غير هامة	هامة	هامة جداً	شديدة الأهمية	
1%	3%	9%	36%	52%	الوضع في العراق
1%	1%	12%	33%	52%	الإرهاب
1%	1%	11%	40%	48%	الاقتصاد
1%	10%	26%	28%	35%	الهجرة
2%	5%	20%	32%	41%	الفساد السياسي




www.issuers.com

**THE COMPLETE BANK-CARD AND ATM SOLUTION PROVIDER
IN THE MIDDLE EAST AND AFRICA**


ACQUIRING



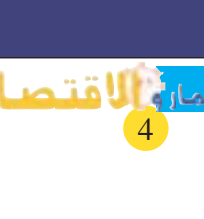
CARD
ISSUING



ATM
DRIVING &
MONITORING



CHIPS,
MAGNETIC
PERSONALIZATION
CENTER



THE FULL SELF-SERVICE
ATM NETWORK

EGYPT SUDAN AFGHANISTAN
SYRIA LIBANON JORDAN
YEMEN

CreditCard Services Co. Sal
Capital LL 10,000,000,000 fully paid, R.C.B 62620
Registered at the Central Bank of Lebanon as a Financial Institution under number 30
150 Commodore Street, Beirut 11032120 - P.O.Box: 113 - 6406, Lebanon
E-mail: info@csckb.com - Tel: 961 1 742 355 - Fax: 961 1 352 281

التشكيك هو السمة الأساسية لتعاطي الحكومة مع الضمان وتساءل عن الاخضية لزراعة الثقة كركي: الحل المالي بزيادة الاشتراكات الى 32.5% وتخصيص الضمان لا يمكن ان يكون فكرة جديدة

يقول مصدر مطلع ان مشكلة الضمان هو في التجاذبات السياسية التي تخيم على المناخ العام في البلد. فحجم الاموال التي يتصرفه توازي نحو 10% من ميزانية الدولة والوضع الطائفي الذي وزع مراكز ادارة المؤسسات على مختلف الطوائف جعل سهام الانتقاد لا توجه حقيقة الى عمل هذه المؤسسة أو تلك بقدر ما توجه الى زعماء الطوائف، على خلفية توزيع المناصب الرئيسية في البلاد.

ولكن ماذا يقول القيمون على هذا المرفق الهام؟ في مقابلة مع مدير الصندوق للضمان الاجتماعي محمد كركي يعتبر ان مكنته الضمان التي ستبدأ خلال ثلاثة اشهر وتمتد لمدة ثلاثة عشر شهراً تشكل ثورة توازي باهميتها انشاء الصندوق بحد ذاته والطموح هو الوصول الى البطاقة الصحية التي تخول حاملها الحصول على كافة تقديرات الضمان وتحصيل

أمواله دون الرجوع الى أي من مكاتبه لكن هذه الخطوات يجب ان نصل اليها بالتوازي مع تأمين التوازن المالي في مختلف فروع الضمان وذلك عن طريق رفع نسبة الاشتراك الى 32.5% أما فرع الضمان الاختياري فيجب على الدولة ان تعتمد الى سد العجز الحاصل كما هو الوضع الحالي في وزارة الصحة.

أما عن الخلاف الحاصل مع المستشفيات فيؤكد كركي ان لغة التهديد يجب ان تخرج من التداول فإذا كانت متأخرات المستشفيات تعود الى حوالي 15 شهراً فإن للضمان متأخرات على الدولة توازي خمسة سنوات - قيمتها 800 مليار ليرة - وفي هذا الاطار يشدد كركي على حتمية ان تعتمد الدولة الى تسديد مبلغ 150 مليار ليرة اضافة الى مستحقاتها السنوية كجزء من ديونها لكي يتم تغطية العجز في الموازنة و قال ان كانت الدولة قد قررت التدقيق في حساب الضمان فحن مرجحون بذلك فأرقام الضمان تتمتع بشفاافية غير موجودة في

هل توضحت الصورة النهائية لمدى تأثير تداعيات الحرب الأخيرة على الوضع المالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟ هناك علاقة وثيقة بين الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها البلاد ووضع الصندوق الوطني للضمان فالنمو الاقتصادي يترجم بالنسبة الى الصندوق زيادة عدد العمال المصروح عنهم ودفعهم للإشتراكات، مما يعكس ايجابياً على الأوضاع المالية للضمان. الحرب الأخيرة لم تلحق الضرر بالضمان على مستوى التدمير المباشر سوى بنسبة بسيطة لا تكاد تذكر لكن الوضع لم يكن كذلك بالنسبة الى العديد من المؤسسات، بالإضافة الى المؤسسات التي تزعر وضعها المالي نظراً الى الشلل الاقتصادي الذي اصاب البلاد. هناك مؤسسات سرحت عمالها بصورة نهائية وأخرى علقت عملها، بالإضافة الى مؤسسات مستمرة بالعمل لكن لا تمتلك القدرة المالية على تسديد اشتراكاتها. كل هذا سيترك أثره على موارد الضمان لكن في غياب الاحصاء الدقيق للعمال المصريحين وضعنا سيناريو هاتمتعددة، حول نسبة العجز المتوقعة في فرعي المرض والأمومة والتعويضات العائلية من الفترة الممتدة من أول تموز حتى آخر السنة والتي تتراوح ما بين 20 و30 و40 مليار ليرة هذا بالإضافة الى الضغط المتوقع على صندوق نهاية الخدمة الذي لن يكون له تأثير على الوضع المالي لهذا الصندوق (4000 مليار).

لكن عامل آخر على ما يبدو يغير الواقع، هذا العامل يتمثل في مشروع القانون الذي يعفي من غرامات التأخير الذي اصبح ساري المفعول، فمقارنة بين شهر 7 / 2005 وشهر 7 / 2006 نجد ان حجم التعويضات قد تراجع حوالي 20 مليار ليرة لكن الامر يصعب معكوساً في شهري 8 و9 حيث يزداد حجم التعويضات عن الفترة نفسها من 2005 وهذا ما يبعث على التفاؤل. الصورة ستصبح أوضح نهاية السنة عندما ينتهي مفعول قرار تمديد فترة دفع الاشتراكات عن الاشهر السابقة حتى شهر ايلول.

أين أصبحت الشفافية القانونية التي تسمح بتمديد مهلة تغطية الضمان للعمال الذين توقفوا عن العمل نتيجة للحرب؟ العمال الذين توقفوا عن العمل بصورة نهائية أصبحوا مسؤولين وزارة الصحة، المشكلة في الذين علقت استمراريته من العمل بشكل

مؤقت. لم تتبلور بعد الافكار حول هذا الموضوع. ويمكن الاستفادة من تجربة سابقة خلال فترة الحرب في السبعينات ولكن الامر بحاجة أولاً الى تشريع يسمح للضمان باستمرار تقديماته لهؤلاء وثانياً تأمين مصدر للتمويل خلال هذه الفترة التي يمكن ان تتراوح ما بين ستة وتسعة اشهر.

تظهر بين الحين والآخر مشكلة المستشفيات مع الضمان وذلك بصورة حادة، لماذا لا يصار الى حوار مكاشفة يتسم بالشفافية؟ نحن كما كثيرين تفاجأنا بطريقة تعاطي نقابة المستشفيات مع صندوق الضمان ان كان للمستشفيات حقوق مع الضمان فنحن لا نكرها. فالضمان يدفع للمستشفيات حوالي 240 مليار ليرة سنوياً. 80% من هذه المستشفيات تأخذ مستحقاتها خلال سنة. اما التأخير الذي نتحدث عنه فهو يعود الى طبيعة المنطقة الجغرافية والطريق الذي تسلكه المعاملة. نحن أحياناً ما قيمته 100 مليار ليرة من المعاملات التي لا تزال موجودة داخل المستشفى و200 مليار موجودة داخل أروقة الضمان أي ما قيمته 300 مليار ليرة وذلك ما يوازي 16 شهراً من التأخير. نحن نطمح ان نسد للمستشفيات مستحقاتها فوراً لكن الضمان ليس مؤسسة معزولة عن محيطها ولكنها تتطور بصورة مستمرة. نقابة المستشفيات تعلن ان مجمل ديونها توازي 900 مليار ليرة منها 400 مليار على الضمان، أما الـ500 مليار الأخرى فنحن لم نلاحظ هذه الحدة عند مطالبة المستشفيات بتسديداتها. نحن نشدد على ضرورة اعتماد لغة الحوار وليس لغة التهديد والدليل انه عندما تأخر دفع جزء من مستحقات المستشفيات، والبالغ نحو 50 مليار ليرة، داخل مجلس الادارة سرعان ما تم حل المشكلة، وبعد العيد بسرى الترجمة العملية لهذا الحل بعد ان صدقت عليه سلطة الوصاية.

لكن مشكلة المستشفيات مع الضمان لا تنحصر في الشق المالي. فهناك على سبيل المثال موضوع التسعير والمستلزمات الطبية التي تطالب بتعديلها؟ هذا صحيح، لذلك نقول ان الحوار هو الطريق الصائب لحل مختلف المشاكل. ان موضوع المستلزمات الطبية تم تعديله منذ حوالي الاسابيع وتم ارساله الى سلطة الوصاية لتسديده. الضمان ليس مؤسسة منفصلة لكنه مؤسسة ضخمة هذا ما يجعل تحركاته بطيئة بعض الشيء بالنسبة للآخرين

بالإضافة الى عناصر أخرى مثل ارتفاع قيمة التقديرات ودخول فئات جديدة، لقد كان المقصود من هذه التخفيضات تحريك العجلة الاقتصادية وتشجيع التصريح عن العمال المكتومين وغيره، لكن ذلك لم نرى له ترجمة على أرض الواقع من قبل اصحاب العمل. اليوم ليس بالامكان الابقاء على هذا المستوى من التقديرات بهذا الرقم من الاشتراكات، قانونياً نحن ملزمون بزيادة الاشتراكات وان كانت الاوضاع لا تسمح بهذا فنحن جاهزون لقبول أي حل يعيد الى الصناديق توازنها المالي.

هنالك حل مؤقت وهو ان تدفع الدولة مستحقاتها السنوية المقدرة بـ150 مليار بالإضافة الى 800 مليار المتوجبة سنوياً كجزء من الـ800 مليار المتوجبة عليها هذا ما يسمح ببراء بعض الوقت ريثما يتم تحديد الاتجاه النهائي الذي سيصار الى اعتماده من اجل تحقيق التوازن المالي، لان الاستمرار في تغطية العجز عن طريق صندوق تعويضات نهاية الخدمة غير مقبول.

ما هي نسبة هذه الزيادة المطلوبة التي يجري الحديث عنها؟ ان العودة بنسبة الاشتراكات الى 32.5% ورفع سقف المليون ونصف مليون ليرة الخاضع للإشتراكات الى 3 ملايين ليرة يمكن أن يشكل حلاً لمسألة التوازن المالي، هذا استناداً الى دراسات قامت بها شركات متخصصة في حال قررت الدولة اللجوء الى هذا الحل.

ماذا عن الضمان الاختياري؟ الضمان الاجتماعي يشكل حاجة ملحة للمواطنين والضمان الاختياري يشكل مرآة لهذه الحاجة. يقدم الضمان الاختياري اليوم الخدمة لحوالي 31 ألف مشترك يستفيد منهم حوالي 90 ألف لبناني. الا ان هذا الفرع وكونه اختياري فإن معظم المشتركين فيه هم بحاجة للطبابة بصورة دائمة، وعملاً بمبدأ التوازن المالي فإن على هذا الفرع تغطية نفقاته من رسوم المشتركين وانا كنا ندفع اليوم عن مستحقات شهر كانون الثاني الماضي انما يعود ذلك الى العجز في هذا الفرع، في عام 2005 ارسلناه ووزارة العمل للاشتراكات وارسلناه الى وزارة العمل للتصديق عليه لكن هذا الامر لم تتم معالجته. من المفهوم انه من غير المحبب زيادة الاعباء على المواطنين وهو ليس هدفنا، بل هدفنا تغطية العجز... على الصعيد الشخصي الحل الامثل يكمن في تغطية الدولة لهذا العجز وزيادة الاشتراكات بنسبة بسيطة جداً. الدولة التي تعتمد على القيام بواجبها وتطبخ مواطنيها على حساب وزارة الصحة بنسبة 100% من الطبيعي منها ان تعتمد الى تغطية عجز في حساب يشارك فيه المواطنون في تحمل اعباء طبائهم. ولا اعتقد ان مبلغ 20 مليار ليرة لتغطية هذا العجز هو رقم كبير تساهم فيه الدولة في أداء واجبها تجاه مواطنيها. ان اغلاق الباب امام المواطنين الراغبين في الانتساب الى هذا الفرع هو عمل غير محبذ على الصعيد الانساني وهو ما حصل الآن. لكن لا نريد ان نتفاقم المشكلة. وعلى الدولة ايجاد الحل. الوضع المالي للضمان والضمان الاختياري اصبح في وضع ضاغط لا بد من ايجاد حل لهما. أين بانات اليوم عملية فض العروض

لكنها ليست كذلك مقارنة مع مؤسسات بهذا الحجم. ماذا عن العلاقة مع الحكومة؟ هنالك نوع من التعاطي الحكومي مع الضمان سمته الاساسية هو التشكيك. لكن هذا التشكيك مرفوض نحن لا نقول ان مؤسسة الضمان وصلت الى الكمال في مختلف المجالات لكن نستطيع ان نؤكد انها أفضل وبمراحل متقدمة عن اغلب المؤسسات الحكومية، خاصة بكل ما يتعلق بحسابات الضمان الاجتماعي. وانا كان الضمان خلال الفترة السابقة بحاجة الى عشر سنوات لتقديم حسابات القطع الا هذا الوضع تغير منذ فترة طويلة.. اليوم في النصف الاول من العام 2006 تم قطع حساب 2005 وبالتالي ارقامنا نهائية. ورغم ذلك يطلب منا إعادة التدقيق... وللفترة الممتدة من العام 92 وحتى 2000 قامت شركة KPMG بالتدقيق في حساباتها وأصدرت تقريراً مفاده ان كل البيانات المالية تعبر بصورة عادلة عن وضع المؤسسة المالي.

وغير ذلك لا يزال هناك من يشكك بأرقام الضمان رغم الشفافية التي يتمتع بها حسابه وتقاريره التي تنشر دورياً في الصحف. اليوم قرر مجلس الوزراء إعادة التدقيق بمرحلة 2000-2006 ونحن نرحب بذلك على الرغم اننا المؤسسة الوحيدة التي لديها لجنة مهمتها التدقيق في حسابات وأرقام الضمان الاجتماعي وهذه اللجنة مستقلة كلياً ويعين رئيسها بمرسوم من مجلس الوزراء. ان حجم المنشورات التي يصدرها الضمان عن أوضاعه تجعلنا نتساءل عن الخلفية التي ينطلق منها البعض في محاولة زعزعة الثقة بمؤسسة الضمان. وان كنا نفهم ان تكون مؤسسة بحجم الضمان عرضة للانتقاد بهدف تحسين ادائها الى انه لا تبدو ان هذه هي الغاية المتوخاة من قبل المشككين.

لماذا لا يصار الى عقد لقاء مع وزير المالية لبحث مختلف الأمور؟ نحن طالبنا بومعدهم اننا مسؤولين امام سلطة الوصاية أي وزارة العمل ولكن لمزيد من الشفافية نحن على استعداد لكل ما يلزم لتعزيز الثقة ويمكن ان ينعقد هذا الاجتماع بعد العيد.

ما هي أسباب الخلل الدائم في خلل في التوازن المالي في الصندوق وما هو الحل؟ الخلل يعود الى حجم التخفيضات التي طالت الاشتراكات، ففي 21/11/2000 كان هناك وفر في فرع المرض والأمومة بحوالي 420 مليار ليرة و220 ملياراً في فرع التعويضات العائلية.

لكن الامر تغير بعد العام 2001 عند تخفيض الاشتراكات بنسبة 40%. هذا

طريق خصصتها كما يقول البعض؟ هذا الطرح غير مفهوم فالضمان أصلاً مؤسسة شبه خاصة وان كان يدخل ضمن اطار المؤسسات العامة - فيزيائياً يعطيانه حرية كبيرة بالإضافة الى العامل الأهم الذي يحول دون خصصته وهو حاجة المجتمع اليه لضمان الامن الاجتماعي و الصحي - فالسياسات العامة لثقات التأمين تعتمد مبدأ الانتقائية وهذا لا يمكن ان يبري على عمل الضمان فكيف يمكن حصر الاستفادة من الضمان في الذين يتمتعون بصحة جيدة وحجتها عن المرضى أو تكبيدهم تكلفة عالية جداً شركة التأمين يمكن ان تلعب دور المكمل على دور مؤسسة الضمان لكن لا يمكن ان تحل مكانه.

هنالك اشخاص لهم مصالح في شركات التأمين يحاولون دفع الامور في هذا الاتجاه لكن معلوماتي تشير الى ان كثير من شركات التأمين تدرك عدم قدرتها في القيام بالمهام المطلوبة على عاتق الضمان الاجتماعي.

اذا كانت دول مثل فرنسا عاجزة عن تأمين التوازن المالي في الضمان الصحي فكيف لشركات التأمين ان تفعل الا اذا ارادت تخفيض تقديراتها. الضمان محمي من قبل الطبقة العاملة التي تعتبر ان مؤسسة الضمان هي من ابرز إنجازاتها ولا يبدو انها في وارد التفرط في هذا المكتسب.

أين ترى المشكلة الاساسية التي تعيق تطوير الضمان (تثريعات وأسباب ادارية)؟ بالنسبة لي تشكل المكنته في الضمان بمثابة ثورة توازي باهميتها انشاء مؤسسة الضمان، بعد ذاته وهي ستساهم بشكل اساسي في تطويره هذا بالإضافة الى عدة طرق نسلها في تطوير هذه المؤسسة مثل تخفيض الموازنة الادارية، تأهيل المستخدمين ليتجاوبوا بصورة أسرع مع متطلبات العمل وكذلك هنالك حاجة لتطوير بعض الأنظمة والقوانين، لكن يجب الاشارة الى ان الضمان مؤسسة انشئت عام 65 ولا يمكن خلال سنة أو سنتين أعاد هيكلتها من جديد انما مسيرة التطوير تسير بشكل مضطرب. ووضع الضمان افضل بكثير مقارنة بغيره من المؤسسات العامة.

مقارنة التحويلات خلال شهر 6 و 7 و 8 و 9 بين عامي 2005 و 2006-10-24	المؤسسات - المسجلين - الأطباء والمختارين - الاختياريين
من 2006/6/1 لغاية 2006/6/30 ليرة لبنانية	من 2005/6/1 لغاية 2005/6/30 ليرة لبنانية
43.329.967.493	42.762.447.056
من 2006/7/1 لغاية 2006/7/31 ليرة لبنانية	من 2005/7/1 لغاية 2005/7/31 ليرة لبنانية
46.347.776.283	44.968.454.146
من 2006/8/1 لغاية 2006/8/31 ليرة لبنانية	من 2005/8/1 لغاية 2005/8/31 ليرة لبنانية
46.347.776.283	42.372.938.476
من 2006/9/1 لغاية 2006/9/30 ليرة لبنانية	من 2005/9/1 لغاية 2005/9/30 ليرة لبنانية
50.730.524.367	42.121.805.422

لا يدخل بالحسابات مبالغ التسوية ومقبوضات ومدفوعات الدولة اللبنانية

اخبار مصرفية ومالية



205 آلاف مستفيد من التسليفات المصرفية للقطاعات الاقتصادية

ترجع حجم الرساميل الوافدة خلال العام 2006 لا سيما خلال الفصل الثالث بسبب الحرب الاسرائيلية على لبنان، من 6.4 مليار دولار خلال النصف الاول من العام الى حوالي 6 مليارات في نهاية الفصل الثالث من العام، أي حتى نهاية ايلول، مما يعني ان هذه الرساميل تراجمت حوالي 400 مليون دولار، وهي كان مقدراً لها ان تصل الى 9.5 مليار دولار لولا الاعتداءات الاسرائيلية. وبلغت حصة القطاع المصرفي من إجمالي الدين العام حوالي 52 في المئة، وهي موزعة كالآتي:

تحمّل حوالي 14900 مليار ليرة من الدين بالليرة اللبنانية من اصل 28500 مليار ليرة إجمالي الدين العام بالعمل الوطنية، أي ما نسبته 52.2 في المئة. وتحمل المصارف من الدين بالعملات الاجنبية ما مجموعه 16000 مليار ليرة، أي ما يوازي 10.7 مليارات دولار من اصل 30800 مليار ليرة (حوالي 20.533 مليار دولار) بما نسبته حوالي 52 في المئة من إجمالي الدين بالعملات.

أما حصة مصرف لبنان المركزي، فهي حوالي 13182 مليار ليرة، أي ما يوازي 8.8 مليارات دولار بما نسبته 23 في المئة تقريباً من إجمالي الدين، منها حوالي 3000 مليار ليرة بالعملات الاجنبية، أي ما يوازي الملياري دولار.

بلغت قيم التسليفات والقروض المصرفية التجارية للقطاعات الاقتصادية والنشاطات الشخصية حتى نهاية شهر آب ما مجموعه 28843 مليار ليرة، بتراجع عن شهر تموز بحوالي 165.8 مليار ليرة، بما نسبته 0.6 في المئة. مع العلم إن التسليفات كانت زادت منذ بداية العام حتى نهاية آب بما مجموعه 1.3 مليار دولار، وما نسبته 7.44 في المئة، مقابل زيادة خلال كامل العام 2005 بلغت 2.9 في المئة.

أما عدد المستفيدين من هذه القروض والتسليفات فيقدر حتى نهاية الفصل الثالث من العام بحوالي 204 آلاف و704 مستفيدين موزعين على مختلف القطاعات، وقد تراجع عدد المستفيدين حوالي 2170 مستفيداً مقارنة مع شهر تموز من العام الحالي.

إن القطاع الصناعي ما يزال القطاع الأقل إفادة وهو يشكل حوالي 1.15 في المئة من المجموع ببلغ قدره 331.527 مليار ليرة لعدد من المستفيدين يقارب 2956 مستفيداً. أما قيمة القرض الزراعي فهي بحدود 112 مليون ليرة.

وتبلغ حصة القطاع الصناعي ما مجموعه 3988.849 مليار ليرة وهي تشكل حوالي 13.8 في المئة من إجمالي التسليفات بتراجع 100.5 مليار ليرة عن شهر تموز. أما عدد المستفيدين من القروض الصناعية فيقدر ب11729 مستفيداً، وبمتوسط قرض قدره 340 مليون ليرة.

ويحتل قطاع التجارة والخدمات طبيعة القطاعات المستفيدة من القروض، إذ تبلغ حصته حوالي 12184.7 مليار ليرة، أي ما نسبته 42 في المئة من إجمالي التسليفات، لحوالي 39219 مستفيداً، بمتوسط قرض قدره 311 مليون ليرة. ويأتي قطاع البناء في درجة متقدمة من المستفيدين من القروض المصرفية، إذ تشكل حصته حوالي 4581.958 مليار ليرة، بما يشكل 15.89 في المئة من إجمالي التسليفات لحوالي 6144 مستفيداً بمتوسط قرض هو الأعلى بما قيمته 746 مليون ليرة.

وهناك تطور سريع في قيمة القروض الفردية التي بلغت قيمتها حتى نهاية آب ما مجموعه 5263.310 مليار ليرة، أي ما نسبته 18.25 في المئة من إجمالي التسليفات بمتوسط قرض قدره 39 مليون ليرة. والقروض السكنية تشكل ما قيمته 1685.5 مليار ليرة، أي ما نسبته حوالي 32 في المئة من القروض الفردية، ما يعني أن التسليفات الفردية تفوق وحدها التسليفات الإجمالية لقطاعي الصناعة والزراعة.

15 كانون الثاني موعد انعقاد مؤتمر باريس 3 .. 80 مليون ليرة لكل شقة مهدمة في الضاحية



عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية المتضررة في الضاحية، المسجلة في بحث فيها الاوضاع الامنية والمالية الدوائر العقارية، وأخذ في الاعتبار معدل مساحة الشقق وكلفة البناء، والمساحات المشتركة والمرائب من جهة اولى، والمساعدات المتوافرة من جهة ثانية، وامكانيات الدولة، وتقرر اعطاء مبلغ 80 مليون ليرة مساعدة عن كل شقة، يدفع مباشرة لصاحب الشقة بأسرع وقت، مع التأكيد أنه بدأ دفع المساعدات لذوي الشهداء، ويجب على المتضررين تقديم طلباتهم الى وزارة المهجرين ومجلس الجنوب، وسيصار من اجل منطقة الضاحية الجنوبية، بعد دراسة اللجنة المتخصصة بالاضرار، وانطلاقاً من دراسة وافية للشقق وغيرها.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي يدعم الإعمار وباريس 3 - 2007 .. عام السياحة العربية في لبنان



الرصد الوبائي لمراقبة سلامة الغذاء والماء وخصوصاً في المناطق المنكوبة. 11- دعوة مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، بالتعاون مع الحكومة، إلى التنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية ذات العلاقة لإجراء مجموعة من الدراسات المتكاملة العلمية والاقتصادية لتقييم أثر العدوان على البيئة. 12- مواصلة الجهود في إعادة إعمار المدارس ومؤسسات التعليم العام والمهني. 13- دعوة القطاع الخاص العربي ومؤسساته إلى المساهمة الفاعلة في إعادة الإعمار والبناء في لبنان والعمل على زيادة استثماراته. عقد مؤتمر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب خاص بلبنان في بيروت خلال ربيع 2007 بعنوان «دعم ومساندة لبنان في إعادة الإعمار وتأهيل اقتصاده لمواجهة آثار العدوان». 14- دعوة الدول العربية لإجراء الاتصالات اللازمة بالدول المانحة لفتحها على المشاركة في مؤتمر المانحين. حضر الدورة التي انعقدت في سرايا

أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية، في الجلسة الختامية من دورته الاستثنائية التي عقدت في بيروت، على المستوى الوزاري، دعم مؤتمر باريس 3 وبرنامج إعادة إعمار لبنان وتأهيل اقتصاده.

وخلص المجلس الى المقررات التالية:

- 1- تقديم معاملة خاصة للمنتجات الصناعية والزراعية اللبنانية لتسهيل دخولها إلى الأسواق العربية، من خلال: إعفاء المنتجات اللبنانية من رسوم الموانئ والتخزين لثلاث سنوات، وإعفاؤها من الرسوم التي تستوفي بدل فحوص مخبرية لثلاث سنوات، توقيع اتفاقات في شأن الاعتراف المتبادل لشهادات المطابقة مع السماح بدخول المنتجات الصناعية في حالة وجود شهادات مطابقة عالمية، وتخصيص مساحات مجانية للمنتجات اللبنانية في المعارض الرسمية العربية.
- 2- يقدم لبنان الروزنامة الزراعية التي يرغب في اعتمادها للعام 2007، وفقاً للمعايير والقواعد التي سبق أن أقرها المجلس، إلى دورته المقبلة للنظر في اعتمادها.
- 3- دعوة مؤسسات التمويل العربية إلى مواصلة جهودها في تمويل البرامج والمشروعات التنموية بالتنسيق مع الحكومة.
- 4- إعلان 2007 عاماً للسياحة العربية إلى لبنان، ودعوة المجلس الوزاري العربي للسياحة والمؤسسات العاملة في الدول العربية لتفعيل هذا التوجه، ودعم حملة ترويجية لتشجيع المواطنين العرب على قضاء عطلاتهم في لبنان.
- 5- دعوة الدول العربية والمؤسسات السياحية العربية إلى المشاركة في معرض السياحة العربية البيئية، الذي سيعقد في بيروت خلال نيسان 2007.

"إعادة إعمار لبنان" عنوان المؤتمر المصري العربي السنوي سلامة: لا شروط سياسية لـ "باريس 3" وحاجات لبنان بين 7 و8 مليارات



كان آخرها الحرب الاسرائيلية في تموز 2006. وأعلن أنه كسهامة منه في عملية اخراج لبنان من تداعيات الحرب الاسرائيلية والدمار الذي ألحقته باقتصاده وبنيت التحتية قرر اتحاد المصارف العربية عقد مؤتمره السنوي في بيروت هذا العام. وأشار إلى أن أهداف المؤتمر ستركز على دور القطاع المصرفي اللبناني والعربي في تمويل عملية إعادة الاعمار وبناء المستقبل في لبنان، والأهمية الاستراتيجية للبنان بالنسبة للمنطقة العربية. وأكد طربيه ان المؤتمر "يرمي الى إعادة تفعيل النشاط الاستثماري وجذب الرساميل الى لبنان من اجل استئناف عملية النمو الاقتصادي، لان لبنان لا يمكن ان يكتفي بالمساعدات التي قررت او ستقرر له لتعويض عن اضرار الحرب ومعالجة مشكلة المديونية العامة. ورأى ان الاقتصاد اللبناني يستدعي التحرك بسرعة لانقائه من الورطة الكبيرة التي سببها العدوان الاسرائيلي عليه.

طربيه

هنا طربيه سلامة مجدداً على نيئه جائزة أفضل حاكم بنك مركزي في العالم تتويجا لمسيرته في خدمة لبنان التي قررت ان تستقر له لتعويض عن اضرار الحرب ومعالجة مشكلة المديونية العامة. ورأى ان الاقتصاد اللبناني يستدعي التحرك بسرعة لانقائه من الورطة الكبيرة التي سببها العدوان الاسرائيلي عليه.

عقد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة مؤتمراً صحافياً مشتركاً مع رئيس اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه في مصرف لبنان، للإعلان عن المؤتمر المصري العربي السنوي لعام 2006 بعنوان: "إعادة إعمار لبنان، استثمار في مستقبل المنطقة العربية" برعاية رئيس الحكومة فؤاد السنيورة والذي ينظمه الاتحاد في 7 و8 تشرين الثاني المقبل في فندق فينيسيا في بيروت.

وقال سلامة ان التجاذبات السياسية والحوادث الامنية البسيطة ضعف تأثيرها على الوضعين المصري والمالي في لبنان، "فلم تؤثر الحادثة الامنية في وسط بيروت، على الأسواق المالية، وخصوصاً سوق القطع". ولكنه، شدد على ضرورة التفاهم بين الافرقاء السياسيين على خطة إصلاحية اقتصادية ومالية، واعتبر أن فرص النمو تكبر في حال تأمين المناخ السياسي التوافقي وهو ضروري قبل موعد انعقاد مؤتمر باريس 3 لدعم لبنان.

ورأى سلامة أن شروط إصلاح اقتصادي هي المطلوبة من لبنان لتقديم المساعدات في المؤتمر، ولا يوجد شروط سياسية. كما أشار إلى أن المعطيات لا تدل على أن الاقتصاد اللبناني سيشهد انكماشاً نهاية العام الجاري، بل ان "صفر نمو" هو الأرجح خصوصاً ان بداية العام شهدت حركة نمو كبيرة وهذا ما تقوله الإدارة المتخصصة في متابعة الشؤون الاقتصادية وحركة الاستهلاك والاستثمار في البنك المركزي، ومن المتوقع أن تنشط الحركة الاقتصادية في الفترة المتبقية من العام. ورأى سلامة أن المؤتمر يعد اهم تجمع مصرفي مالي بعد ان انتهت الحرب على لبنان والعدوان الاسرائيلي



وزير المالية يحضر العمل بجهاز كشف الحاويات في مطار دمشق الدولي

افتتح محمد الحسين وزير المالية مرحلة العمل بجهاز كشف الحاويات في مطار دمشق الدولي المقدم كهدية من الصين الى حكومة الجمهورية العربية السورية. وأعرب الحسين في كلمة له بمناسبة التوقيع على استلام وتسليم الجهاز الذي جرى في مطار دمشق الدولي أن عملية الكشف على الحاويات بعد تركيب هذا الجهاز سيتم بوقت قياسي جدا بالمقارنة مع عمليات التفتيش التقليدية التي كانت مستخدمة في السابق مشيراً الى ان الأشهر المقبلة ستشهد توريد 15 اجهزة اخرى جهازين لمرفأ اللاذقية وطرطوس و3 اجهزة للمعابر الحدودية البرية و ربما يتم زيادة عدد الاجهزة اذا اقتضى الامر. وأضاف ان ادخال اجهزة الكشف على الحاويات في الخدمة يبسط الاجراءات ويسهل عمل الجمارك كما انه يقلل تدخل العنصر البشري و دوره في عملية الفحص على الحاويات وهو امر اجباري و

مشروع لانتاج الاسمنت بالتعاون مع "لافارج" الفرنسية

وقع في دمشق على عقد تأسيس مشروع "المجموعة المتحدة للإسمنت" الذي سينتج نحو 4.5 مليون طن اسمنت سنوياً، قابلة للزيادة لتصبح 6 ملايين في المستقبل بكلفة تبدأ بـ100 مليون دولار، وتصل الى نحو 375 مليون دولار بالتعاون مع شركة "لافارج" الفرنسية. وأوضح رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها عماد غريواتي، ان المجموعة تضم نخبة من رجال الاعمال السوريين. ولفت الى ان "القطاع الخاص السوري سيدخل للمرة الاولى من خلال هذا المشروع في مجال صناعة الاسمنت، نظراً الى الاستثمارات الكبيرة التي تتطلبها هذه الصناعة". وأشار الى أهمية الشرك الاستراتيجي في المشروع، شركة "لافارج" الفرنسية أكبر منتجة للإسمنت في العالم. واعتبر نادر قلعي أحد المؤسسين، أن أهمية المشروع تكمن في انه "يشكل نقلة نوعية من الشركات الفردية والعائلية الى الشركات المساهمة الكبيرة القادرة على انجاز مشاريع عملاقة في الصناعة والبنى التحتية، ونقله نوعية لجذب مساهمات السوريين والمغتربين العرب والاجانب، اضافة الى تأمين هذا المنتج المهم للسوق السورية". وأشار قلعي الى أن "المشروع سيكون باكورة لمشاريع مقبلة في المجالات الصناعية والسياحية والعقارية". وبعدما لفت الى الاهتمام الذي توليه الحكومة لمثل هذه المشاريع، أوضح أن المشروع "سينتج الاسمنت البورتلاندي وانواعاً خاصة مثل الاسمنت السريع التصلب والمقاوم للكبريتات والأملاح والاحماض والاسمنت البحري".

الحكومة السورية تقر موازنة 2007 وتنشئ «هيئة الاستثمار»

دمشق - الاعمار والاقتصاد
أقر مجلس الوزراء السوري، مشروع قانون موازنة عام 2007، التي بلغت اعتماداتها 588 مليار ليرة سورية، منها 330 ملياراً للإنفاق الجاري و258 ملياراً للإنفاق الاستثماري، مقابل 495 ملياراً في العام الماضي، بزيادة نسبتها 18.78 في المئة. وتوقع وزير المال محمد الحسين، ان يصل العجز المخطط له إلى 84 مليار ليرة العام المقبل، سيمول من الاحتياط (66 مليار ليرة) ومن القروض (18 مليار ليرة). إلى ذلك، أقر المجلس مشروع قانون الاستثمار الجديد، وإنهاء العمل بالقانون رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته، وإحداث «هيئة الاستثمار السورية»، ترتبط برئيس مجلس الوزراء، ومقرها دمشق. وأوضح نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردري، ان القانون الجديد والهيئة «خطوة على طريق تطوير البيئة الاستثمارية السورية، ويؤسس لمرحلة جديدة من التطوير البيئي، والمناخ الاستثماري، بتبسيط الإجراءات الاستثمارية وتوحيد بيئتها». وأشار إلى ان الفكرة الأساسية في القانون الجديد تكمن في «التوجه نحو جعل سورية بكاملها مناخاً استثمارياً

الجمارك تفرض رسوماً مماثلة على السيراميك اللبناني

بعد القرار الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء اللبناني المتضمن قرار المجلس بالموافقة على تطبيق الرسم الجمركي بمعدل 20% من قيمة المتر المربع الواحد على جميع مستوردات بلاط السيراميك المطلي وغير المطلي من البلدان كافة بما فيها الدول العربية التي وقع لبنان معها إتفاقيات التيسير وذلك لمدة عام، أصدرت مديرية الجمارك قراراً بفرض رسوم جمركية مماثلة على بضائع السيراميك اللبناني المستوردة إلى القطر. أن قرار مجلس الوزراء اللبناني مخالفة صريحة لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري (منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى) والتي تعفي البضائع العربية من كافة الرسوم والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل وأيضاً للاتفاق الثنائي المبرم مع لبنان. كما أصدرت مديرية الجمارك تعميماً على المديريات الإقليمية للتحقق عند الكشف من ورود دلالة المنشأ على بلاطات السيراميك

توضيحات حول القرارات المرتبطة بقانون الجمارك الجديد

تحدد النواظم اللازمة لممارسة المخلصين الجمركيين لمهنة التخليص الجمركي. اما قرار رد الرسوم لدى اعادة التصدير فهو القرار الناظم لكيفية استرداد الصناعي للرسوم التي سبق تسديدها على المواد الاولية المستوردة من قبله عند اعادة تصديرها بعد تصنيعها.

وبالنسبة لقرار اجور التخليص فانه يحدد الحد الاقصى للاجور التي يستوفيه المخلصون الجمركيون عن المعاملات الجمركية اما قرار معتمدي شركات الترانزيت فانه ينظم عمل شركات الترانزيت والشروط الواجب توفرها في معتمديها وفيما يخص قرار الهيئة التأديبية فان وزير المالية شكل فيه الهيئة التأديبية للنظر في مخالفات المخلصين الجمركيين الجسيمة. اما قرار الاعلان عن مزاوله مهنة التخليص الجمركي فقد حدد فيه وزير المالية كيفية الاعلان عن مزاوله مهنة التخليص في الارمات الموضوعه على مكاتب المخلصين وفيما يخص قرار لجان التحكيم ومكافاتها فقد حدد فيه وزير المالية لجان التحكيم المنظرة في الخلافات الحاصلة بين المديرية العامة للجمارك واصحاب العلاقة من التجار والتحكيم بديل للقضاء وتضمن هذا القرار تحديد اتعاب المحكمين.

وفيما يخص قرار تسمية رؤساء لجان التحكيم فقد حدد وظائف رؤساء لجان التحكيم الذين هم مديرو الجمارك الاقليميون والذي يفترض فيه الا يكون رئيساً للجنة التحكيم الاستئنافية في مديريته منعا لاجتماع صفة الخصم والحكم فيه. وأوضح مديرعام الجمارك بان قرار وزير المالية المتعلق بتحديد البضائع الخاضعة لمعدلات عالية حدد نسبة الرسوم الجمركية الدنيا المتخذة باعتبار البضاعة خاضعة للرقابة الجمركية كما نظم قرار صلاحية منح الادخال المؤقت وقرار اجور العمل الاضافي عن الترفيق وقرار اجور العمل الاضافي المساعي وقرار توزيع الفرمات وقرار تحديد قيم المطبوعات وقرار توزيع حصص الصندوق المشترك. a.

وكان وزير المالية اصدر قرارات متعلقة بقانون الجمارك الجديد هي قرار النطاق الجمركي وقرار منشأ البضاعة التي يلحق بها استيضاح وقرار شروط ااثبات المنشأ وقرار ورقة الطريق وقرار بيع مستوردات الجيش وقوى الامن الداخلي المعفاة من الرسوم الجمركية وغيرها وقرار رسوم الخدمات كالخزن والتأمين وغيرها وقرار البيع بالمراد العلني وقرار رد الرسوم لدى اعادة التصدير وقرار شروط مهنة التخليص وقرار اجور التخليص وقرار معتمدي شركات الترانزيت وقرار الهيئة التأديبية وقرار الاعلان عن مزاوله مهنة التخليص وقرار لجان التحكيم ومكافاتها وقرار تسمية رؤساء لجان التحكيم وقرار بضائع خاضعة لمعدلات عالية وقرار صلاحية منح الادخال المؤقت وقرار اجور العمل الاضافي عن الترفيق وقرار اجور العمل الاضافي المساعي وقرار توزيع الفرمات وقرار تحديد قيم المطبوعات وقرار توزيع حصص الصندوق المشترك. a.

وزارة الاقتصاد: لا زيادة في تعرفه النقل خلال الاعياد

طلبت وزارة الاقتصاد والتجارة من مديريات التجارة الداخلية في المحافظات ابلاغ كافة مكاتب شركات نقل الركاب بعدم تقاضي اي زيادة على تعرفه النقل بمناسبة الاعياد. كما طلبت في تعميم لها بالتشدد في قمع المخالفات واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين والتحقق من قيام المكاتب بالاعلان عن تعرفات نقل الركاب والتي تتطابق والتعرفات الصادرة اصولاً في مكان بارز على واجهات هذه المكاتب وضمن وسائط النقل.

الى ذلك دعت الوزارة مديريات التجارة الداخلية الى التشدد في مراقبة المخابز خلال فترة الاعياد لعدم تقاضي اي زيادة على سعر ربطه الخبز.

اعضاء مؤسسة الخزن وتسويق المنتجات الزراعية من أجور الاعلانات

أعفت رئاسة مجلس الوزراء المؤسسة العامة لخزن وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية من أجور الاعلانات التجارية تلفزيون صحافة ولدور المؤسسة في تقديم الخدمة اللازمة للمواطنين بأسعار منافسة. وجاء ذلك بناء على طلب وزارة الاقتصاد والتجارة نظراً للدور الاجتماعي الذي تقوم به المؤسسة في ضبط الاسعار في السوق الداخلية وبالتدخل الايجابي في نظام اقتصاد السوق الاجتماعي.

التوقيع على وثيقتي مشروع تعاون بين سورية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي والبنك الدولي في المجالين الزراعي والاجتماعي

لدى الوزارة والهيئة العامة للتشغيل وتطوير المشروعات ودعم اعادة هيكلة واهياء مكاتب التشغيل. وتبلغ ميزانية البرنامج في مرحلته الاولى 88 الف دولار اميركي تمول من برنامج الامم المتحدة الانمائي كما يساهم صندوق الامم المتحدة للسكان بـ30 الف دولار اميركي تتفق في مرحلة التنفيذ.

الامر الاجتماعي والتوزيعي للاصلاحات فيما يخص آليات التسويق والتيسير اضافة لبناء القدرات المحلية للمجتمعات الوطنية في هذا المجال. وتبلغ ميزانية المشروع التقديمية 180 الف دولار منها 120 الف دولار مساهمة من برنامج الامم المتحدة الانمائي و60 الف دولار مساهمة من الحكومة بالاضافة

تم التوقيع على وثيقتي مشروع تعاون بين الحكومة السورية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي والبنك الدولي في المجالين الزراعي والاجتماعي. ويهدف المشروع الاول الى دراسة اثر دعم الانتاج الزراعي في التنمية واثار السياسات الاقتصادية المتعلقة بالمحاصيل الزراعية الاستراتيجية مع التركيز على

تقرير مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية: سباق التسلح في العالم العربي.. اسلحة دفاعية لا هجومية السعودية أكبر قوة عسكرية بين دول الخليج العربي.. والامارات من افضل القوات الجوية في الشرق الاوسط ايران تطور صناعتها العسكرية المحلية وتستورد من الصين والاتحاد السوفياتي سابقاً

دولها على الاقل منذ سقوط فلسطين حتى اليوم، وفي ظل الانقسامات والازمات الداخلية في عمق هذه الدول نفسها فإن التسلح كان هماً جدياً عند معظمها. وقد أصدر مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية تقارير يستعرض من خلالها القدرات العسكرية لمجموعة من دول الشرق الأوسط تتضمن إيران والمملكة العربية السعودية، والعراق، والكويت والبحرين، واليمن، وعمان وقطر والإمارات، وفيما يلي أبرز ما في التقرير الاحدث لمركز الدراسات.

على صعيد العالم العربي فإن قدرات التسلح كبيرة لا سيما بعد أن تجاوز اجمالي الناتج القومي العربي ترليون دولار عام 2005، ويزرع أحمد جويلى، أمين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، هذا الارتفاع إلى "الارتفاع في أسعار النفط، إضافة إلى قيام الكثير من الدول العربية باصلاحات اقتصادية من أجل جذب استثمارات اجنبية، وهذا ما عزز نمو الدول العربية بين 7 و 10 % وهي معدلات نمو مرتفعة". وفي ظل كل الحروب التي مزّت على المنطقة أو بعض

النظر في القدرات التسلحية لدى دول المنطقة، الدفاعية والهجومية منها. ومعرفة ما هو المسار الذي تتبناه هذه الدول في مجال التسلح. ان السباق على التسلح أمر يؤكد تقرير صدر عن مؤسسة "أوكسفام" والذي يقول بأن الانفاق على التسلح بحالة ارتفاع ثابت منذ عام 1999 ومن المتوقع لهذا الانفاق أن يتخطى في عام 2006 أعلى مستويات الانفاق العسكري في فترة الحرب الباردة.

فتحت حرب تموز التي شنها العدو الاسرائيلي على لبنان الباب وإسعا امام مخاطر اندلاع حروب جديدة في المنطقة بين لحظة وأخرى.. ورغم أن هذه المنطقة لم تخمد نيرانها اصلاً في ظل ما يحصل في العراق وفلسطين، إلا أن الحرب الاخيرة وما رافقها من تطورات جعلت الحرب الاقليمية موضوعاً مطروحاً ويجري البحث في فرص وقوعه أو تفاديه. ومع احتدام الملف النووي الايراني ودخول كوريا الشمالية على هذا الخط.. والانقسامات الاقليمية.. يصبح من المنطقي

الكويت تقلص الانفاق العسكري من 12% من الناتج عام 2001 الى 7.5% عام 2005

يقول كاتب التقرير إن تعزيز القوات العسكرية أصبح أولوية قصوى بالنسبة لصناع القرار الكويتي منذ بداية التسعينيات، نتيجة للغزو العراقي والخرطة الإستراتيجية التي أسفرت عن نتيجة حرب الخليج. ونرى من خلال التقرير الآتي أن هذا الهدف محاط بصعوبات كثيرة خصوصاً في ظل الأزمات الاقتصادية التي مرت بها المنطقة في أواخر التسعينيات.

معدلات استيراد السلاح بين نهاية عهد صدام وتوتر سوق النفط:

نجد تفاوتاً ملحوظاً في حجم الواردات العسكرية في الكويت في عهد التسعينيات، حيث أن الكويت استوردت سلاح بقيمة 4.6 مليار دولار بين 1996-

1993، مقارنة بسلاح بقيمة 800 مليون فقط دولار في الفترة بين عامي 1997 و 2000. كما نلاحظ أن معظم الواردات العسكرية تأتي من الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا.

كما نلاحظ تقلصاً في نسبة الإنفاق العسكري الكويتي من الناتج المحلي على النحو التالي:

من 12% عام 2001
10% عام 2002
9% عام 2003
7.9% عام 2004
الى 7.5% عام 2005
ويزعم التقرير أن ذلك الانخفاض ناتج عن اختفاء خطر صدام حسين، وزيادة الإنفاق على هيئات الأمن الداخلي.

القوات البرية الكويتية	
عدد القوات المسلحة	11,000
عدد وحدات القتال	12
أعداد الدبابات	368
مركبات مشاة الأليات المدرعة	450
مركبات القتال للمشاة المدرعة	321
المدافع	218
الأسلحة المضادة للدبابات	318

القوات الجوية الكويتية	
أعداد الموارد البشرية	2,500
صواريخ اعتراض الطائرات	14

القوات البحرية الكويتية	
أعداد قوات البحرية	2,000
قوات حرس السواحل	500
مركبات القتال الساحلي	+35
زوارق دورية سريعة مجهزة بصواريخ أرض-جو	10
زوارق برمائية	5

السعودية: الجيش يملك أحد أفضل الأنظمة المدفعية في الشرق الأوسط

القوات البرية السعودية	
أعداد القوات البرية	75,000
الدبابات الحربية الرئيسية	1,055
مركبات مشاة الأليات المدرعة، ودبابات محدودة الإمكانيات	1,270
مركبات القتال للمشاة المدرعة	3,190
قطع المدفعية	238
قطع مدفعية ذاتية الدفع	170
قاذفات صواريخ	60
قاذفات صواريخ أرض-أرض CSS-2	10
أسلحة موجهة مضادة للدبابات	2,050
قاذفات الصواريخ	650
قاذفة صواريخ أرض-جو	1,000

القوات الجوية السعودية	
أعداد القوات الجوية	34,000
سلاح الطيران	18,000
سلاح الدفاع الجوي	16,000
إجمالي الطائرات الحربية	291
طائرات قاذفة	171
معدات استطلاعية	25
أجهزة الإنذار الجوي المبكر E-3A	5
مدافع دفاع جوي	1,140
صواريخ أرض-جو	5,284
بطاريات صواريخ أرض-جو	33

القطاع العسكري في ظل لوائح الإنفاق على برامج الخدمات العامة. ولنظ كذلك تقلصاً ملحوظاً في نسبة استيراد الأسلحة من الولايات المتحدة في السنوات الماضية مقارنة بالدول الأخرى، فقد انخفضت نسبة الواردات العسكرية من الولايات المتحدة من 45% في منتصف التسعينات إلى 25% في الفترة بين عامي 2001 و2004.

الجيش السعودي

يشير التقرير إلى أن الإمكانيات العسكرية السعودية نمت بشكل ملحوظ منذ نهاية حرب الخليج عام 1991، حيث أن أعداد القوات المسلحة السعودية قد تضاعفت، علاوة على ارتفاع في عدد الدبابات الحربية ومركبات المشاة المدرعة والصواريخ الجو-أرضية. وفي الوقت نفسه يواجه الجيش صعوبة في توفير الصيانة اللازمة للعديد من تلك المعدات. ورغم تلك التحديات الجيش السعودي يملك أحد أفضل الأنظمة المدفعية في الشرق الأوسط. ويضيف التقرير، إنه من منظور المعايير العسكرية العالمية للاستعدادات العسكرية، تعد إمكانيات الجيش السعودي قوية مقارنة بالعديد من دول حلف شمال الأطلسي NATO.

شراء السلاح

كانت المملكة العربية السعودية أحد أكبر عملة مشترين للأسلحة خلال العامين السابقين، ولكن هناك انخفاضاً ملحوظاً في حجم الاستيراد منذ هبوط سعر النفط العالمي في التسعينيات، فبين عامي 2001 و2004 استوردت المملكة سلاحاً تقدر قيمته بحوالي 19 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 36.7 مليار بين 1997 و2000. وينسب الباحثون هذه الظاهرة إلى عدة عوامل أهمها انخفاض الدخل القومي بسبب تغيرات في سوق النفط العالمي والقيود المالية للإنفاق على

القوات البحرية السعودية	
إجمالي القوات	15,500
قوات البحرية	12,500
قوات مشاة البحرية الخاصة	3,000

الحرس الوطني السعودي	
أعداد قوات الحرس الوطني	120,000
القوات العاملة	95,000
قوات الاحتياط	25,000
عدد الفرق العسكرية	9

العراق: استراتيجية إعادة بناء قواتها لا تهدف في المدى القريب الى تشكيل قوة اقليمية

ملخص لإمكانيات الجيش العراقي			
سنة	1990	2002	يونيو 2006
قوات عاملة	955,000	350,000	114,700
قوات الاحتياط	480,000	650,000	0
دبابات قتال رئيسية	5,100	2,200	*
مركبات المشاة المدرعة	2,300	1,300	+38
مركبات القتال المدرعة	6,800	1,800	*
صواريخ مضادة للدبابات	1,500	+900	*
مدافع ذاتية الحركة	+500	200	*
المدافع المتطورة	+3,000	1,900	*
قاذفات صواريخ متعددة	+300	200	*
مدافع هاون	5,000	+2,000	*
قاذفات صواريخ أرض-أرض	*	56	*
قاذفات صواريخ أرض-جو	1,700	1,100	*
مدافع مضادة للطائرات	*	6,000	300

التي قضت على موارد القوات الجوية. كما تنسب تلك الظاهرة إلى قرار الرئيس العراقي السابق صدام حسين لتخزين الطائرات الحربية العراقية في إيران، مع بداية الغزو الأمريكي بعيداً عن قوات التحالف. ومن الجدير بالذكر أن الجيش العراقي في عهد صدام ردم العديد من الطائرات لإخفائها من قوات التحالف مما أدى إلى تلفها!

أما عن الجهود المشتركة الراهنة لإعادة بناء القوات الجوية، فنجد أنها ضئيلة بالنسبة إلى عمليات تكوين القوات الأمنية ووحدات الجيش.

القوات البحرية

تتركز مهام القوات العراقية البحرية في الوقت الحالي على هدف تأمين طرق سفن النفط. ويشير التقرير إلى أن القوات البحرية العراقية تشارك القوات الأمريكية في تأمين محطات النفط في البصرة وخور العميلة، حيث يتم تصدير النفط من خلال هاتين المحطتين، وهو ما يولد حوالي 80 % من إجمالي دخل العراق.

ونظراً لأن الأولوية التي تحدد مسار جهود بناء القوات العراقية الآن تقتصر على صيانة الأمن، والاستقرار الداخلي، نجد تغييرات ملحوظة في هيكل القوات العراقية بين عامي 2002 (قبل بداية الغزو) و2006.

القوات البرية

يقول التقرير إن الجيش العراقي يتكون من فرقتين و16 لواء و63 كتيبة (بما يتضمن كتائب الشرطة المعنية بالأمن القومي)، وتوفر هذه القوات حماية لمساحة تقدر بـ 77 ألف كيلومتر مربع (إجمالي مساحة اليابس بالعراق 430 ألف كيلومتر مربع). ويشمل الجيش العراقي قوات عمليات خاصة مكونة من 1,600 فرد مزودين بالمعدات الأمريكية، مثل الرشاشات الآلية M240 والـ M2. وتقول الدراسة إنه من المتوقع أن تتكفل القوات العراقية بمسؤولية الدفاع عن 75% من أراضي المراكز بالبلاد، في إشارة إلى تصريحات مسؤول من قوات التحالف. وقد صرح رئيس الوزراء العراقي منذ شهرين أن القوات العراقية ستتحمل كافة مهام

القوات العراقية

رغم أن العراق فقد معظم إمكانياته العسكرية إثر حروب الخليج المتتالية، والعقوبات وفضلاً عن الغزو الأمريكي للبلاد، وما أسفر عنه من تدمير للبنية التحتية للجيش العراقي، تطلت دراسة كوردسمان والرواحن الإمكانيات الحالية للقوات العراقية الجديدة بما يشمل قوات الجيش وقوات الأمن الداخلي. ونرى من خلال الدراسة أن إستراتيجية إعادة بناء القوات العراقية لا تهدف في المدى القريب أن تشكل قوة عسكرية إقليمية مثلما كان عليه العراق في عهد رئيسه السابق صدام حسين، بل تهدف الجهود الحالية لإنشاء قوات عسكرية-أمنية لمحاربة التمرد الداخلي ولمواجهة خطر الإرهاب. ولا يخفى كوردسمان والرواحن أن نجاح هذه الجهود متعلقة بشكل مباشر بنجاح العملية السياسية العراقية في صيانة وحدة العراق، حيث يرى مؤلفا الدراسة، أن العراق لن يكون قوة عسكرية قومية فاعلة، في حالة حدوث حرب أهلية أو نزاع طائفي من أي نوع في البلاد.

إيران: القوات البرية الأكبر في دول الخليج

الإمارات: السلاح الجوي الأكثر تميزاً

يعد الإنفاق العسكري الإماراتي من أعلى معدلات في المنطقة، حيث تجاوزت الـ 9 مليار دولار سنوياً بين 2003 و2005، مقارنة بمتوسط إنفاق 3 مليارات دولار سنوياً في عهد التسعينيات. كما تشير الدراسة إلى حجم واردات الأسلحة المماثل في الإمارات: 3.7 مليار بين 1993 و1996، 4.2 مليار بين 1997 و2000، و6.8 مليار بين 2001 و2004.

القوات الجوية

وفي تقييمه للقوات الإماراتية يقول التقرير إن الخبراء يجمعون أن الإمارات تتمتع بأحد أفضل القوات الجوية بمنطقة الشرق الأوسط من حيث المعدات وطائرات، وإن كان التدريب لازل إلى حاجة إلى تحسين.

القوات البرية الإماراتية

يقول التقرير إن الجيش الإماراتي أحرز إنجازات كبيرة في تجديد مقدراته العسكرية من حيث الاستحواذ على التقنيات الحربية الحديثة، ولكنه لازل يواجه صعوبات ملحة بما يتعلق بغياب

القوة العسكرية	
أعداد القوات العاملة	44,00
دبابات القتال الرئيسية	545
عربات قتال للمشاة المدرعة	430
مركبات المشاة المدرعة	860
المدافع	+501
أسلحة مضادة للدبابات	+567
صواريخ دفاع جوي	102
صواريخ أرض-أرض	6

القوات الجوية	
أعداد القوات العاملة	4,000
طائرات الاعتراض الجوي	20
طائرات قتال جوي / أرضي	149

القوات البحرية الإماراتية	
أعداد القوات العاملة	2,500
أعداد الفرقاطات	2
سفن حربية	2
مركبات دورية وقاتل الساحلي	14
مركبات برمائية	5
مركبات الدعم والنقل	2

اليمن: القوات الجوية لا تملك القدرة على تأدية مهام مشتركة مع قطاعات الجيش الأخرى

ولكن من الواضح أن الخطر الحقيقي الذي يواجه اليمن اليوم غير معني بقوى إقليمية معنية نظراً لحسن علاقاتها مع جيرانها. ولذا يبدو أن الحكومة اليمنية تركز في الوقت الحالي على تنمية الموارد

القوات الجوية	
عدد أفراد القوات الجوية	3,000
طائرات الاعتراض الجوي	31
طائرات قتال جو-جو / جو-أرض	40

القوات البحرية	
عدد القوات	1,700
مركبات الدوريات والقتال الساحلي	18

إمكانيات القوات البرية الإيرانية	
عدد القوات العاملة	350,000
عدد قوات الاحتياط	220,000
دبابات القتال الرئيسية	1613
دبابات أخرى	80
مركبات استطلاع	35
عربات لمشاة المدرعة	610
مركبات المشاة المدرعة	640
المدافع المتطورة	2,010
مدافع ذاتية الدفع	310
فناقلات متعددة الصواريخ	876
مدافع أخرى	5,000
صواريخ أرض-أرض	18-12
صواريخ أرض-جو	العدد غير معروف
أسلحة مضادة للدبابات (موجهة)	75
فناقلات الصواريخ	العدد غير معروف
فناقلات عديمة الإرتداد	العدد غير معروف
مدافع دفاع جوي	1,700
طائرات نقل	17
طائرات صيدية	50

والتدريب الكافي للموارد البشرية. ويوضح المؤلفان أن مقدرات الجيش الإيراني تعتبر دفاعية في طبيعتها، حيث أن التدريبات المعدة المتوفرة لا تؤهل القوات للقيام بمهام كبيرة خارج البلاد.

القوات الجوية

تتكون القوات الجوية الإيرانية من

القوات الجوية الإيرانية	
عدد أفراد القوات	52,000
عدد طائرات القتال الجوي	74
طائرات قتال جوي/أرضي	186
طائرات استطلاع (بحرية)	5
طائرات استطلاع	6
طائرات نقل	65
طائرات دعم	12
طائرات صيدية	34
طائرات تدريب	119
صواريخ أرض-جو	2,500
صواريخ جو-جو	العدد غير معروف
صواريخ جو-أرض	العدد غير معروف
مدافع دفاع جوي	العدد غير معروف

انخفاض واردات السلاح شجع إيران على تطوير صناعة السلاح المحلي ومن المعروف أن مصادر الواردات العسكرية الإيرانية شهدت تغيراً ملحوظاً منذ ثورة 1979 عندما انقطعت الواردات من السلاح الأمريكي وبدأت إيران تعتمد على الصين والاتحاد السوفيتي، علاوة على دول شرق أوروبا لتوفير المعدات العسكرية، وإن خربت إيران العديد من مقدراتها الحربية أثر الحرب مع العراق في عهد الثمانينات.

القوات البرية

يشير التقرير إلى أن الجيش الإيراني يتمتع بحجم كبير من القوات البرية مقارنة بجيوش دول الخليج. ويقول كوردسمان والروحان إن عدد الدبابات بالجيش الإيراني شهدت زيادة ملحوظة في السنوات السابقة، من 1135 عام 2000 إلى 1565 في 2003 و 1613 عام 2006. ويشير التقرير إلى أن عدد الدبابات "الحديثة" طبقاً للمعايير السائدة لا تتعدى الـ 580 دبابة، وعدد الدبابات الجاهزة للاستعمال لا تتعدى الـ 1000. ويذكر التقرير أن إيران تستورد الأسلحة المضادة للدبابات من روسيا والصين وأوكرانيا، كما تصنعها محلياً طبقاً للنماذج السوفيتية التي تمتلكها. كما تنتج المصانع الحربية المحلية قاذفات الصواريخ المتعددة. وفي تقييمها العام للمقدرات الجيش الإيراني، تقول الدراسة إنه بالرغم من تحسينات في تنظيم وإعداد قوات الجيش، لازلت القوات تعاني من قصور ملحوظة من حيث قدرتها على صيانة المعدات الحربية وتوفير الإمداد

القوات البحرية الإيرانية	
عدد أفراد القوات	1,800
عدد الغواصات	3
عدد الفرقاطات	5
مركبات الدوريات والقتال الساحلي	250
مركبات دوريات الشاطئ	85
معدات مضادة للألغام	5
مركبات برمائية	10
مركبات دعم	27
مركبات استطلاع	8
مركبات مضادة للغواصات	10
مركبات نقل	13

السعودية والإمارات وسلطنة عمان. وفي تقييم الدراسة يعتبر ما لدى اليمن من معدات عسكرية في تدهور مستمر. وتوحي الدراسة بأن اليمن كان لديه ترسانة بسيطة من الأسلحة الكيماوية في الماضي ولكن يعتقد كاتب الدراسة أن ما لدى اليمن الآن من سلاح كيميائي محدود لمستوى متدنٍ جداً. ومع كل هذه العيوب تؤكد الدراسة على أن اليمن قادرة على مواجهة أية خطر أو تمرد داخلي.

الجيش اليمني

يتكون الجيش اليمني من 60000 شخص إضافة إلى 40 ألف جندي احتياط، ولكن التقرير يشير إلى أن المجموعة الأخيرة لا تتمتع بالتدريب والتجهيز اللازم. وتشير الدراسة أن هذا العدد من القوات يعد ضئيلاً بالنسبة للموارد البشرية المتاحة، حيث يؤهل كل سنة 236517 مواطناً يمينياً للخدمة العسكرية. ويقول كوردسمان والروحان إن الإمكانات العسكرية اليمنية محدودة بسبب التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد. وفي الوقت نفسه يذكر أن اليمن لا تواجه أي خطر عسكري من الخارج في الوقت الحالي، خصوصاً بعد تحسن العلاقات اليمنية مع المملكة العربية

الجيش اليمني	
إجمالي القوات البرية	100,000
القوات العاملة	60,000
قوات الاحتياط	40,000
الدبابات	790

القوات الجوية اليمنية

يشير التقرير إلى محدودية القوات الجوية من حيث الاستعداد والتدريب. ويذكر الكاتبان أن القوات الجوية اليمنية خرت العديد من الطائرات في السنوات السابقة، حيث أن عدد طائرات الاعتراض

القوات الجوية اليمنية

يشير التقرير إلى محدودية القوات الجوية من حيث الاستعداد والتدريب. ويذكر الكاتبان أن القوات الجوية اليمنية خرت العديد من الطائرات في السنوات السابقة، حيث أن عدد طائرات الاعتراض

قطر: 70% من المؤهلين للخدمة أجنب لا يحملون الجنسية القطرية

السلاح الجوي القطري

يقول التقرير إن القوات القطرية البحرية تتكون من 1800 فرد بما يتضمن رجال الشرطة البحرية والعاملين بوحدة الدفاع الساحلي. وتلعب هذه القوات دوراً كبيراً في تأمين الممرات المائية التي تعتمد عليها قطر لتصدير النفط والموارد الأخرى. ولدى قطر ما يقرب من 35 صاروخية بسيطة. ويشير باحثاً مركز الدراسات الاستراتيجية والعالمية إلى أن الموارد البشرية في القوات البحرية زادت بـ 1100 فرد منذ عام 1990.

إمكانيات القوات الجوية القطرية	
أعداد العاملين بالقوات الجوية	2,100
طائرات قاذفة	12
طائرات تدريب	6
طائرات نقل	6
طائرات صيدية	25

ضئيلاً بالنسبة لحجم الجيوش الأخرى بمنطقة الخليج. ويذكر كاتباً الدراسة بأن قطر تتمتع بحماية أمريكية بحكم تواجد قواعد القوات الأمريكية داخل البلاد. أما عن المعدات العسكرية، فنجد أن موارد الجيش الآلية متواضعة الحجم وفي بعض الأحيان محدودة الجودة، فعلى سبيل المثال كل الدبابات التي تمتلكها القوات القطرية (30 دبابة من طراز AMX-30) تعتبر "غير صالحة للاستعمال". وفي الوقت نفسه

إمكانيات الجيش القطري لعام 2006	
إجمالي عدد القوات المسلحة	8,500
دبابات القتال الرئيسية	30
مركبات القتال للمشاة المدرعة	40
أجهزة الاستطلاع	68
حاملات الأفراد المدرعة	226
قطع المدفعية	89
أسلحة مضادة للدبابات	188

أفراد مدرعة من طراز بيرنا Piranha Armored Personnel Carrier وقوارب الدورية السريعة من طراز فيتا Vita fast patrol cra. ويقول التقرير إن الولايات المتحدة تقدمت لقطر بعرض لبيع طائرات الـ F-16 ونظام البتيربيوت للدفاع الجوي.

أجانب بالجيش القطري

ويشير كوردسمان والروحان إلى أن 70% من الأفراد المؤهلين للخدمة بالقوات الجوية أجنب لا يحملون الجنسية القطرية، حيث أن عدد الرجال القطريين البالغين من العمر 18 عام لا يتعدى الـ 7800، ولذا يعتمد الجيش القطري على الكثير من الأجانب غير المحترفين، وإن تتغير القوانين القطرية باستمرار حول أحقية الأجانب في الخدمة بالقوات الجوية المسلحة. وتتكون القوات الجوية القطرية من حوالي 8500 فرد، وتشمل القطاعات الآتية: القوات البرية الأميرية القطرية، والقوات البحرية الأميرية القطرية، والقوات الجوية الأميرية القطرية.

الجيش القطري

يشير التقرير لأن الجيش القطري يتكون من 8500 فرد وذلك بعد حتماً بريطانيا كانت قد وردت لقطر حاملات

AN ECONOMY OF BUCCANEERS AND FANTASISTS

by Gabriel Kolko

Last month a major US hedge fuGLOBAL financial structure is far less transparent now than it has ever been. A few decades ago daily payments for foreign exchange transactions were roughly equivalent to the capital stock of a major United States bank; today they exceed the combined capital of the top 100 US banks. Financial adventurers constantly create new products that defy nation states and international banks. This May the International Monetary Fund's (IMF) managing director, Rodrigo de Rato, deplored these new risks, which the weakness of the US dollar and the US's mounting trade deficits have greatly magnified.

His fears reflect the fact that the IMF has been in both structural and intellectual crisis. Structurally, its outstanding credit and loans have declined sharply since 2003, from over \$70bn to a little over \$20bn, leaving it with far less leverage over the economic policies of developing nations, and a smaller income than its expensive operations require. The IMF admits it has been "quantitatively marginalised". Many of its problems are due to the doubling since 2003 of world prices for all the commodities (oil, copper, silver, zinc, nickel, etc) which are traditionally exported by developing nations. So developing nations have been able to bring forward repayment of their debts, further reducing IMF resources.

Higher prices for raw materials are likely to continue because rapid economic growth in China, India and elsewhere has created burgeoning demand that did not exist before, when the balance of trade systematically favoured rich nations. The US has seen its net foreign asset position fall, whereas Japan, emerging Asia and oil-exporting nations have become far more powerful over the past decade and have become creditors to the US. As US deficits mount, with imports far greater than exports, the value of the dollar has declined, falling by 28% against the euro between 2001 and 2005.

The IMF and World Bank were also severely chastened by the 1997-2000 financial meltdowns in East Asia, Russia and elsewhere. Many of their leaders lost faith in the anarchic premises, inherited from classical laissez-faire economic thought, which had guided their policy advice until then. Intellectually both institutions are now far more defensive and concede that the premises that led to their creation in 1944 are hardly relevant to the way the real world now operates. Our "knowledge of economic growth is extremely incomplete," many in the IMF now admit, and it now needs "more humility". The IMF concedes that the international economy has been transformed dramatically since then and, as Stephen Roach of bankers Morgan Stanley has warned, the world "has done little to prepare itself for what could well be the next crisis".

The nature of the global financial system has changed radically in ways that have nothing to do with virtuous national economic policies that follow IMF advice. The investment managers of private equity funds and major banks have displaced national banks and international bodies

such as the IMF. In many investment banks, buccaneering traders have taken over from more cautious and traditional bankers and owners. Buying and selling shares, bonds and derivatives now generate higher profits, and taking far greater risks is now the rule among what was once a fairly conservative branch of finance.

Profits, Real or Not

Such traders are rewarded on the basis of profits, fictitious or real, and routinely bet with house money. Low interest rates, and banks eager to lend money to hedge funds and firms that arrange mergers and acquisitions, have given such traders and others in the US, Japan and elsewhere, a mandate to play financial games, including making dubious mergers that would once have been deemed foolhardy. In some cases, leveraged recapitalisations allow the traders to pay themselves enormous fees and dividends immediately, by adding to a company's debt burden. What happens later is someone else's problem.

Since the beginning of 2006 investment banks have vastly expanded their loans to leveraged buy-outs, pushing commercial banks out of a market they once dominated. To win a greater share of the market, they are making riskier deals and increasing the likelihood of defaults among highly leveraged firms -- "living dangerously" as the head of Standard & Poor's bank loan ratings section put it. "Observers are predicting a sharp increase in defaults among highly leveraged companies," the Financial Times noted in July.

This March the IMF released Garry J Schinasi's well-documented book *Safeguarding Financial Stability*, giving it unusual prominence. The book is alarming, and reveals and documents the IMF's deep anxieties in disturbing detail. Deregulation and liberalisation, which the IMF and proponents of the Washington consensus have advocated for decades, have become a nightmare: they have created "tremendous private and social benefits" but also hold "the potential for fragility, instability, systemic risk, and adverse economic consequences".

Schinasi concludes that the irrational development of global finance, combined with deregulation and liberalisation, has "created scope for financial innovation and enhanced the mobility of risks". Schinasi and the IMF advocate a radical new framework to monitor and prevent the problems that are now enabled to emerge, but any success "may have as much to do with good luck" as with policy design and market surveillance. Leaving the future to luck is not at all what economics originally promised.

When prices soared

Since then, however, commodity prices have soared. The growth rate of developing nations in 2004 and 2005 was more than double that of high-income nations. As early as 2003 developing countries were already the source of 37% of the foreign direct investment in other developing nations. China accounts for much of this growth, which means that the IMF and rich bankers of New York, Tokyo and London have far less leverage than be-



fore. After the financial crises in the developing world in the late 1990s, bankers resolved that they would be more cautious in the future, yet their current exposure to emerging market stocks and bonds is as great as ever because of far higher yields in Zambia or the Philippines, and excess cash. "The love affair is back on," said a bank trader.

Growing complexity in the world economy and the endless negotiations of the World Trade Organisation have failed to overcome the subsidies and protectionism that have thwarted a global free trade agreement and an end to the threat of trade wars. The potential for greater instability and danger for the rich now exists in the entire world economy.

The emerging global financial problem is proving inextricably tangled, with a fast-rising US fiscal and trade deficit. Since George Bush took presidential office in the US in 2001 he has added more than \$3 trillion to federal borrowing limits, which are now almost \$9 trillion. As long as there is a continued devaluation of the US dollar, banks and financiers will seek to guard their money and risky financial adventures will appear worthwhile. This is the context, but Washington had advocated greater financial deregulation long before the dollar weakened.

There are now at least 10,000 hedge funds, of which 8,000 are registered in the Cayman Islands. However, the 400 funds with \$1bn or more under management do 80% of the business. They cannot be regulated. They have over \$1.5 trillion in assets and the daily global derivatives turnover is almost \$6 trillion (equal to half US gross domestic product). With the economic climate euphoric over the past five years, most funds have won, although some have lost. In the year ending this August, nearly 1,900 were created and 575 were liquidated. Standard & Poor would like to rank their credit-worthiness, but has yet to do so: bigger funds claim to use computer models to make trades, and three of the 10 biggest claim they make purely quantitative decisions.

One of the most serious post-1945 financial threats to the global economy, the failure of the Long-Term Capital Management (LTCM) hedge fund in 1998, involved a firm renowned for its mathematical trading techniques devised by two Nobel prize laure-

ates, Myron Scholes and Robert Merton. The combined efforts of Washington and Wall Street prevented a disaster with LTCM, but the hedge funds are now much too big to be saved easily.

In effect, hedge funds, which are extremely competitive, gamble and take great chances; they are attracted to credit derivatives and many similar devices invented with the promise of making money. The credit derivative market was almost nonexistent in 2001, grew slowly until 2004 and then went into the stratosphere, reaching \$26 trillion this June. Many other financial instruments are now being invented, and markets for credit derivative futures, credit default swaps and binary options are in the offing.

What are credit derivatives? The Financial Times's chief capital markets writer, Gillian Tett, tried to find out, but failed. The legend goes that around a decade ago some bankers from JP Morgan were in Boca Raton, Florida, drinking and throwing each other into the swimming pool when they came up with the notion of a new financial instrument that was too complex to be copied easily (since financial ideas cannot be copyrighted) and sure to make them money.

One of the gurus of finance, Avinash Persaud, concluded that low interest rates have led investors to use borrowed money to play the markets, and "a painful deleveraging is as inevitable as night follows day . . . the only question is its timing." There is no way that hedge funds, which have become intricate in their arrangements to seek safety, can avoid a reckoning and they will be "forced to sell their most liquid investments". "I will not bet on that happy outcome," Gillian Tett concluded in her survey of belated attempts to redeem the hedge funds from their own follies.

Warren Buffett, Forbes-listed as the second richest person in the world, has called credit derivatives "financial weapons of mass destruction". Nominally they are insurance against defaults, but they encourage greater gambles and credit expansion, which are moral hazards. Enron used them extensively; they were a secret of Enron's success and also of its eventual bankruptcy with \$100bn losses. They are not monitored in any real sense, and experts have called them "maddeningly opaque". Many innovative fi-

ancial products, according to a finance director, only "exist in cyberspace", often as tax dodges for the ultra-rich.

Banks do not understand the chain of exposure and who owns what: senior financial regulators and bankers now admit this. Hedge funds claim to be honest, but those who guide them are compensated for the profits they make, which means taking risks. There are thousands of hedge funds and many collect inside information. This is technically illegal but it happens anyway.

Growing Danger

There is now a consensus that all this has created growing financial dangers. We can put aside the persistence of unbalanced national budgets based on spending increases or tax cuts for the wealthy, and the world's volatile stock and commodity markets which caused hedge funds to show far lower returns in May 2006 than they have the past year. Hedge funds still make plenty of profit but they are increasingly dangerous.

It is too soon to estimate the ultimate impact of the recent and widely publicised loss by Amaranth Advisors hedge fund of more than \$6bn, representing over 60% of its assets, within a single week. Amaranth collaborated closely with Morgan Stanley, Goldman Sachs and other important investment houses, which explains why its losses caused such a stir.

The overall problems are structural, and include the greatly varying ratios between corporate debt loads and core earnings, which have grown substantially from four to six times over the past year because there are fewer legal clauses to protect investors from loss. They also keep companies from going bankrupt when they should. As long as interest rates have been low, leveraged loans have been the solution. Because of hedge funds and other financial instruments, there is now a market for incompetent and debt-ridden firms. When the Ford Motor Company announced last month that it was losing over \$7bn annually, its bonds actually shot up 20%. The rules once associated with capitalism, such as probity and profit, no longer hold.

The problems inherent in speed and complexity are diverse and can be almost surreal. Credit derivatives are precarious enough, but this May the International Swaps and Derivatives Association revealed that one in every five deals, many of them involving billions of dollars, had major errors. As the volume of trade increased, so did the errors. They doubled after 2004. More than 90% of all deals in the US were not properly recorded, but put down only on paper and often just scraps at that.

On 24 April Stephen Roach, Morgan Stanley's chief economist, wrote that a major financial crisis seemed imminent and that the global institutions that could forestall it, including the IMF, the World Bank and other mechanisms of the international financial architecture, were utterly inadequate. Hong Kong's chief secretary deplored the hedge funds' risks and dangers in June, and at the same time the IMF's iconoclastic chief econo-

mist, Raghuram Rajan, warned that funds' compensation structures encouraged those in charge to take risks, endangering the whole financial system. Soon after Roach was even more pessimistic: "a certain sense of anarchy" dominated academic and political communities "unable to explain the way the new world is working". In its place, mystery prevailed. By last month the IMF predicted that the risk of a severe slowdown in the global economy was greater than at any time since 2001, mainly because of the sharp decline in housing markets in the US and much of western Europe; it also included the decline in US labour's real income and insufficient consumer purchasing power. Even if the current level of prosperity endures through next year, and all these people are proved wrong, the transformation of the global financial system will sooner or later lead to dire results.

Reality is out of control

Reality is out of control. The entire global financial structure is becoming uncontrollable in crucial ways that its nominal leaders never expected, and instability is its hallmark. The scope and operation of international financial markets, their "architecture", as establishment experts describe it, has evolved haphazardly and its regulation is inefficient -- indeed, almost nonexistent.

Financial deregulation has produced a monster, and resolving the many problems that have emerged is scarcely possible for those who deplore controls on making money. The Bank for International Settlement's (BIS) annual report, released in June, discusses these problems and the triumph of predatory economic behaviour and trends "difficult to rationalise". The sharks have outflanked more conservative bankers. "Given the complexity of the situation and the limits of our knowledge, it is extremely difficult to predict how all this might unfold". The BIS does not want its fears to cause panic, and circumstances compel it to remain on the side of those who are not alarmist. But it now concedes that a big crash in the markets is a possibility, and sees "several market-specific reasons for a concern about a degree of disorder".

We are "currently not in a situation" where a meltdown is likely to occur, but "expecting the best but planning for the worst" is still prudent. The BIS admits that, for a decade, global economic trends and financial imbalances have created worsening dangers, and "understanding how we got to where we are is crucial in choosing policies to reduce current risks". The BIS is very worried.

Given such profound and widespread pessimism, vultures from investment houses and banks have begun to position themselves to profit from imminent business distress, a crisis they see as a matter of timing rather than principle. There is now a growing consensus among financial analysts that defaults will increase substantially in the near future. Because there is money to be made in the field, there is now great demand on Wall Street for experts in distressed debt and in restructuring companies in or near bankruptcy.

الإينماء والإعمار يوقع اتفاقاً مع الصندوق السعودي لتمويل طريق تنورين - البترون

مذكرة الاتفاق المبرمة مع الصندوق عام 2004 بقيمة 112.5 مليون ريال سعودي، مدته 25 سنة بما فيها 5 سنوات سماح وفائدته 2%. وأوضح "أن القرض مخصص لتمويل مشروع طريق البترون داعل، وهي تشكل المرحلة الثانية من طريق البترون تنورين التي انجزت مرحلتها الاولى بين داعل وتنورين التختا، ووضعت في الخدمة".

وختتم: "سينفذ المشروع خلال 30 شهراً، وسيساهم في الإينماء المناطقي المتوازن ورفع الحرمان عن محافظة الشمال والبترون تحديداً".

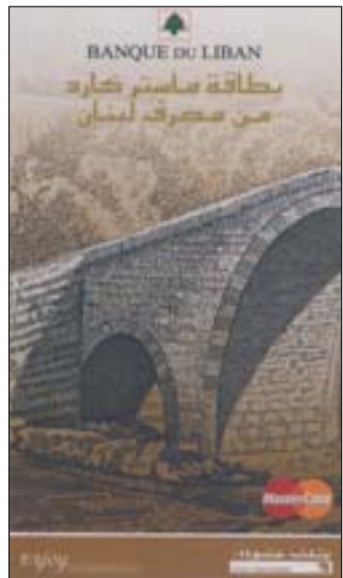
وقع رئيس مجلس الإينماء والإعمار المهندس نبيل الجسر ونائب رئيس الصندوق السعودي للتنمية يوسف البسام، اتفاقية قرض قيمته 7 ملايين دولار اميركي لتمويل طريق تنورين - البترون، بحضور السفير السعودي عبدالعزيز الخوجة ومسؤولين في المجلس والصندوق.

وأوضح البسام "أن الهدف من القرض هو المساهمة في تمويل مشروع يسهل حركة المرور والتنقل بين قرى البترون وتعزيز النشاط الاقتصادي والسياحي بين الجبل والساحل وتحسين مستوى الخدمات في المناطق التي تمر بها

بطاقة مصرف لبنان من ماستر كارد

خطوة أولى تجاه الحلول الحكومية الالكترونية بالتعاون مع بنك عودة - مجموعة عودة سرادار، أطلق مصرف لبنان أول بطاقة حكومية من ماستر كارد في لبنان وفي منطقة جنوب آسيا والشرق الاوسط وأفريقيا. يضع ماستر كارد الجديد في تصرف مصرف لبنان وسيلة سهلة وسريعة لدفع رواتب موظفيه. هذا بالإضافة الى ان هذه البطاقة تمنح موظفي مصرف لبنان وسيلة دفع الكترونية خاصة للمشتريات كافة وللسحوبات النقدية في لبنان والخارج.

صرّح علي نحل، مدير المعلوماتية



الهيئات الاقتصادية تكرم مصرف لبنان سلامة يؤكد استقرار الأسعار وقاعدة الفائدة

المصارف ان خسائر القطاع المصرفي لا تتجاوز "80 مليون دولار جراء الحرب وهذا الرقم قابل للاستيعاب من دون التأثير على سلامة القطاع" مؤكداً "اننا لن نعدل ببرامج تطوير القطاع ان من حيث تطبيق معايير بازل 2 وبالتواريخ المحددة او من حيث تشجيع المصارف على الانتشار خارج الحدود اللبنانية". واعتبر "ان اعتماد الوسائل الممكنة لتحفيز النشاط الاقتصادي يشكل ضماناً لاستمرار المؤسسات ويجعلنا نتفادى زيادة البطالة والهجرة ونحافظ على الاستقرار الاجتماعي".

ورأى سلامة "ان نجاح مؤتمر لبنان يرتبط بقرار سياسي لتطبيق برنامج اصلاحات يخفض حجم القطاع العام في الاقتصاد ويحسن أداء الادارات العامة ويرسخ الشفافية والادارة الحكيمة في القطاع العام".

الاعتيالات وتداعياتها وتعايش مع عجز مرتفع في المالية العامة ومديونية مهمة في القطاع الخاص... "وتمكنا من المحافظة على الاستقرار النقدي وإتأمين الموارد لتمويل الدولة. وقد أعلن صندوق النقد الدولي أخيراً أن لبنان بمنأى عن الأزمات النقدية".

وأكد سلامة الاستمرار باعتماد السياسات الهادفة الى الحفاظ على استقرار الأسعار وقاعدة الفوائد. وأعلن انه "منذ 45 يوماً يتدخل مصرف لبنان شاربياً الدولار الأميركي نتيجة الطلب على الليرة".

ولفت الى ان الدولة تراجعت من 76 الى 74.5 في المئة خلال هذه الفترة ما ادى الى تجاوز موجودات المركزي الـ 13 مليار دولار كما استعادت المصارف 50 في المئة من الودائع التي غادرتها خلال الحرب. وقد ابلغتنا لجنة الرقابة على

أقامت الهيئات الاقتصادية حفل افطار تكريماً لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة في حضور عدد من الوزراء والشخصيات الدبلوماسية ورؤساء حكومات سابقين في فندق فينيسيا انتركونتيننتال وسلمته درعاً تكريمياً.

القصار

وألقى رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار كلمة حيا فيها الذي نجح في بناء قواعد راسخة للنقد والذي بنى نظاماً لعلاقات تعاون حقيقية بين مصرف لبنان والقطاعات كافة وخصوصاً مع القطاع المصرفي الذي شهد نمواً كبيراً منذ تعيينه حاكماً لمصرف لبنان..

سلامة

ثم ألقى سلامة كلمة أشار فيها الى ان الاقتصاد في لبنان تجاوز

أم.تي.سي أقامت مأدبة إفطار للإعلام حمادة: مبادراتها خلال الحرب خدمة استثنائية



الذي تلعبه المؤسسات الإعلامية في المساهمة الدائمة في نجاح Mtc touch. وقال: "رغم ان الحرب دمّرت بيوتنا وجسورنا لكنها بنت إيماناً أقوى لـ Mtc touch بلبنان وشعبه وجعلتنا اليوم اكثر من أي وقت مضى عازمين على المشاركة في مشروع الخصخصة الذي تستعد الحكومة لإطلاقه".

بدوره قال الرئيس التنفيذي لمجموعة mtc الدكتور سعد البراك، ان ام تي سي تفخر بالأداء المميز للإعلام اللبناني الذي اثبت مرة اخرى من خلال حرب تموز انه مثال للشجاعة والتعدي، ومما لا شك فيه ان الإعلام اللبناني برهن انه حقيقة السلطة الرابعة التي تحكم بقلمها. وأوضح براك "ان ام تي سي لم ولن تتوانى لحظة عن قيامها بواجبها نحو لبنان خصوصاً ان دورنا كشركة اتصالات عربية يحتم علينا التضامن مع هذا البلد العزيز على قلبنا، ليس من

أقامت شركة Mtc touch مأدبة إفطار برعاية وزير الإتصالات مروان حمادة وحضوره، تقديرًا للتعاون والإخلاص المستمر الذي برهن عنه الإعلام اللبناني خلال العام المنصرم، وذلك في مطعم برج الحمام في فندق موفنبيك.

افتتح الإفطار المدير العام لـ Mtc touch محمد شبيب بكلمة قال فيها: "ان لبنان كان منذ شهرين في حالة حرب. خلال تلك الفترة الصعبة، كان البلد يعتمد كلياً على دور الإعلام حيث تحدى الصحفيون والمراسلون والفرق التقنية مخاطر القصف في الخطوط الأمامية للتواصل بكل موضوعية ونقل الحقيقة اللبنانيين، العرب وللعالم اجمع. لذلك أود ان اوجه كل التقدير لكل شخص عرض حياته للخطر ليضمن «إنو لبنان دائماً عندو كلمتو»، وعبر شبيب عن امتنانه للإعلام اللبناني وأكد على أهمية الدور

مبدأ الواجب فحسب، بل من منطلق تقديرنا وحبنا الكبير للبنان وشعبه المميز".

وكانت أيضاً كلمة للوزير حمادة الذي أشاد بالدور الذي قامت به شركة Mtc touch خلال الحرب واصفاً المبادرات التي اطلقتها في تلك الفترة «بالخدمة الاستثنائية». وقال: «اشكر Mtc touch وكل موظفيها من اداريين وتقنيين أكانوا في مكاتبهم او ميدانياً في المواقع المدمرة على تفانيهم في تادية عملهم بلا ملل وبشجاعة ضاهت مؤسسات لبنانية عدة». ونوه الوزير حمادة بالمبادرة التي قدمتها مجموعة ام تي سي للمساهمة في تحسين تغطية الخواري في جنوب لبنان بعد إصلاح الأضرار نتيجة الحرب. وختتم حمادة قائلًا "ان هذه المبادرة تمثل عنواناً للتضامن في المستقبل بين mtc والوزارة الذي اتوقع له كل النجاح".

657 مليون دولار أرباح بنك الكويت الوطني للتسعة أشهر الأولى من عام 2006

بفعل تنوع مصادر الإيرادات وتوسع النشاطات وتوزيع المخاطر المدروس واهتمام البنك المتزايد بالعملاء وتلبية احتياجاتهم، مشيراً إلى أن هذا النمو جاء من خلال توسع متحفظ ومهني في محفظة القروض، مما ساهم في استمرار محافظة البنك على نموه واستقراره وتحقيقه لأرباح وعوائد مجزية لمساهميته، متوقفاً أن يشهد نهاية العام 2006 المزيد من النمو والنتائج القياسية سواء على مستوى الكويت أو المنطقة.

دبدوب أن كافة نشاطات ومؤثرات البنك المالية شهدت نمواً واضحاً خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، مشدداً على أن جميع أرباح الوطني المعلنة جاءت نتيجة تصاعد النشاط التشغيلي الحقيقي للبنك محلياً وإقليمياً ومن خلال صلب عمله المصرفي.

وكشف دبدوب أن ما حققه الوطني خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2006 يعكس أداءً استثنائياً للبنك على مستوى كافة القطاعات

حقق بنك الكويت الوطني أرباحاً صافية قياسية بلغت 657 مليون دولار أميركي عن التسعة أشهر الأولى من عام 2006 مقابل 538 مليون دولار عن نفس الفترة من العام السابق بزيادة قدرها 22%. كما ارتفع العائد على الموجودات للبنك إلى 3.85% والعائد على حقوق المساهمين إلى 38.7% وهما من أعلى المعدلات المصرفية العالمية. وقال الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني إبراهيم شكري

الشركة اللبنانية للإعلام والدراسات ش.م.م.

LCR

سلسلة خدمات للأفراد والمؤسسات

* "Daily Report"... زبدة ما في كل وسائل الاعلام المحلية والعربية والأجنبية

* إدارة حملات إعلانية و ترويجية

01/746333 www.lebanonreport.info

www.immarwaiktissad.com
e-mail: immar@immarwaiktissad.com
info@immarwaiktissad.com

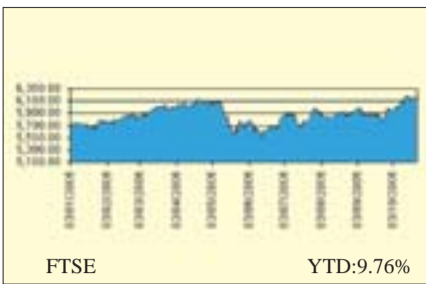
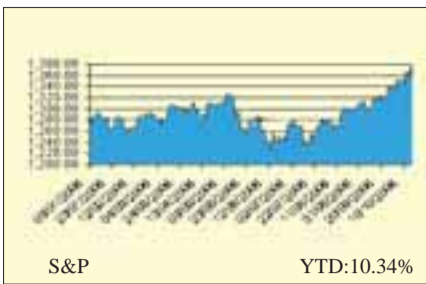
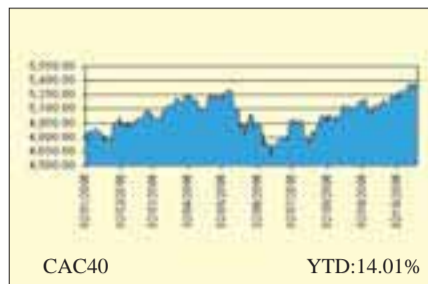
الإعمار والاقتصاد

لبنان - الحمراء - شارع منيمنة - بناية الشيخ هاتف وفاكس: 00961 1 746333 00961 1 746444 00961 1 743796

الجمهورية العربية السورية دمشق - المزة - شارع العلم د. صباح هاشم هاتف: 00963 11/ 6621851 00963 11 / 6615694 فاكس: 00963 11 / 6615694 ص.ب: 60510 سوريا - دمشق

جمهورية مصر العربية القاهرة مجدي رياض هاتف: 0020 2 / 7452337 ص.ب: 232 - الهرم

التوزيع داخل لبنان: شركة الأواثل للتوزيع - هاتف: 01/756201



أسواق لبنان والعالم

Lebanese International Bond Issues			
DEBT INSTRUMENTS	Maturity	YTM	MidPrice (\$)
Sovereign Debt			
R. Lebanon 6 1/2	Feb-07	5.72%	100.00
R. Lebanon 8 5/8	Oct-07	6.01%	101.88
R. Lebanon 7 3/8	Jun-08	7.37%	99.63
R. Lebanon 10 1/8	Aug-08	7.37%	104.00
R. Lebanon Euro 7 1/4	May-09	5.53%	103.00
R. Lebanon 10 1/4	Oct-09	7.65%	106.25
R. Lebanon FRN (libor+3.25%)	Nov-09	7.73%	102.00
R. Lebanon 7	Dec-09	7.27%	98.75
R. Lebanon 7 1/8	Mar-10	7.38%	98.75
R. Lebanon 7 7/8	May-11	7.69%	99.75
R. Lebanon 7 3/4	Sep-12	7.91%	98.75
R. Lebanon 8 5/8	Jun-13	8.13%	102.00
R. Lebanon 7 3/8	Apr-14	8.10%	95.00
Central Bank of Lebanon 10%	Apr-15	8.26%	110.00
R. Lebanon 8 1/2	Jan-16	8.34%	100.50
R. Lebanon 11 5/8	May-16	8.45%	120.00
R. Lebanon 8 1/4	Apr-21	8.34%	98.75
Private Issues			
First National Bank 6 7/8	Jan-07	3.11%	100.50
B. Mediterranee 6 1/4	Aug-07	5.75%	99.88
Fransabank 8 1/2	Dec-07	5.72%	102.25
Credit Libanais 6 7/8	Sep-08	6.87%	99.75
Audi Investment Bank 10.75	May-10	7.79%	108.00
B. Mediterranee 7 5/8	Jul-10	7.62%	99.50
B. Mediterranee 7 5/8	Dec-12	7.73%	98.50

Beirut Stock Exchange					
Stock	Closing Price\$	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
Solidere (A)	18.46	2.7%	12.2	1.5	3044.6
Solidere (B)	18.44	2.26%	12.2	1.4	
BLC Bank	10	42.7%	20.7	8.3	403.2
Banque Audi listed	65.6	-1.9%	15.9	1.7	2,156.0
Banque Audi GDR	65.8	9.9%	16.0	1.7	
Bank of Beirut-Listed shares	12.86	29.9%	16.3	2.3	522.1
Bank of Beirut-Pref.Call Class B	11.7	-3.3%	NA	NA	35.1
Bank of Beirut-Pref.Call Class C	25	0.0%	NA	NA	73.0
Byblos Bank-Listed shares	1.88	-20.3%	10.6	1.3	768.6
Byblos Bank-Priority shares	1.86	-19.1%	10.5	1.3	
Byblos Bank-Pref. Call-listed	101.1	-8.9%	NA	NA	101.1
BEMO Bank -listed	4.01	14.6%	11.8	1.2	64.2
BLOM Bank GDR	70.4	5.9%	10.1	1.5	1,522.8
BLOM Bank Listed	71.05	0.1%	10.2	1.5	
Rymco	1.1	-1.8%	18.3	0.7	27.5
Holcim Liban	2.16	20.0%	22.1	2.3	505.9
Ciments Blancs Bearer	2	60.0%	4.4	1.9	18.0
Ciments Blancs Nominal	1.3	-13.3%	2.9	1.3	11.7
Uniceramic Nominal A	0.91	-35.0%	7.3	1.4	11.7
Uniceramic Bearer C	1.59	-9.1%	12.8	2.5	20.5
Beirut Interbank Fund	102	-4.7%	NA	NA	20.4
Beirut Global Income Fund	99	-5.9%	NA	NA	33.7
Beirut Lira Fund*	103,000	-5.1%	NA	NA	28,325.0
Beirut Golden Income *	109,000	-2.4%	NA	NA	44,690.0

Over - the - Counter					
Stock	Mid Price	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
SOLIDERE GDR	18.5	5.7%	12.2	1.5	3,052.5
BLOM GDR	70.5	6.0%	10.1	1.5	1,515.8
AUDI GDR	66	10.0%	16.0	1.7	2,162.6

The closing prices as of 20 - 10 - 2006
 *Price and all calculations quoted in Lebanese Pounds
 **The Market Capitalization and other ratios reflect all categories of outstanding ordinary shares at end of period

Lebanese Treasury Bonds					
Months	Issuing Date	Maturity Date	Circular	Discount Rate (%)	Yield (%)
6	24/8/06	22/2/07	257	6.99	7.24
12	6/7/06	5/7/07	249	7.19	7.75

Although all data is based on information deemed to be reliable, FFA takes no responsibilities for any decision based on it.

Arab Markets		
Company Name	Last	YTD
Saudi SE	10545	-36.90%
Saudi Basic Industries Corp.	126.75	-33.29%
Saudi Telecom Co.	97.5	-35.00%
Saudi Electricity Co.	18.25	21.67%
Al Rajhi Bank	328	-21.90%
Samba Financial Group	140.75	-32.98%
Riyadh Bank	69.25	-50.54%
Kuwait SE	10500	-8.28%
National Bank of Kuwait	2340	5.41%
Mobile Telecommunications Co.	3460	-1.70%
Kuwait Finance House	2300	-3.36%
The Public Warehousing Co.	2020	-30.34%
The Gulf Bank	1700	37.10%
The Commercial Bank of Kuwait	12.2	-98.91%
DUBAI FM	423	-58.57%
Emaar Properties Co.	14.25	-38.71%
Emirates Bank International	13.75	-27.75%
National Bank of Abu Dhabi	22.75	-49.53%
National Bank of Dubai	9.81	-52.38%
Emirates Telecommunication Corp.	19.50	-14.02%
Shuaa Capital	5.11	-50.39%
DOHA SM	7185	-35.00%
Industries Qatar Co.	82.9	-42.83%
Qatar Telecom	243.8	4.46%
Qatar National Bank	282	-4.79%
Qatar Gas Transport Co.	19.6	-61.26%
The Commercial Bank of Qatar	102.7	-34.19%
Doha Bank	98.5	-69.85%
BAHRAIN SE	2220	1.10%
Bahrain Telecommunication Co.	1.00	10.13%
Al Ahli United Bank	1.04	10.64%
Investcorp Bank	2350	-0.42%
Arab Banking Corporation	1.22	3.39%
Gulf Finance House	2.70	-11.18%
National Bank of Bahrain	1.00	-0.20

FFA
 FINANCIAL FUNDS ADVISORS
 INTERNATIONAL S.A.L.

مؤسسة مالية رقم 18 خاضعة لرقابة مصرف لبنان
 وسيط معتمد في بورصة بيروت
 بناية تناري، شارع اللبني، وسط بيروت التجاري
 TEL: 00961 1 985195 FAX: 00961 1 985193
 Web Site: www.ffa.com.lb - e-mail: ffa@ffa.com.lb

وراء الأرقام

الاكتتاب في OTV
مرحلة جديدة في السوق المالي اللبناني

أعلن أخيراً فتح الاكتتاب في الـ OTV ليفتتح معه مرحلة جديدة في تاريخ لبنان المالي إذ سيطلق لأول مرة ثقافة مشاركة الجمهور بكثافة في رأسمال الشركات لتصبح فعلاً شركات مساهمة عامة.

تجربة سابقة يمكن أن تسجل في هذا المجال هي تجربة شركة سوليدير في العام 1993 والتي كانت يعول عليها الكثير لتكون الرائدة في هذا المجال ولتفتح الباب أمام شركات أخرى للمضي في المسار نفسه إلا أن هذا لم يتحقق وبقيت التجربة وحيدة ولم نشهد نماذج أخرى شبيهة.

الجديد اليوم أن عملية الاكتتاب هذه يتوقع أن تشمل عشرات آلاف المساهمين. ويبدو واضحاً في ظل الأجواء السياسية السائدة أن حيزاً كبيراً من الاكتتاب سيكون بدافع عاطفي وسياسي ولكن في الوقت نفسه وبناء لدراسات أعدت يبدو أن الكل ينتظر عملية مريحة وأن هذه الشركة ستكون ناجحة لا سيما بوجود سوابق في هذا المجال تؤكد نجاح محطات التلفزة إذ يعرض اليوم على أصحاب محطات عدة كـ LBC و NTV و LBC مبالغ باهظة لبيعها لأن تقييم وسائل الإعلام المرئية هو تقييم عال.

إن نجاح هذه العملية سيفتح الباب مستقبلاً أمام عمليات شبيهة والأهم أن نجاح الاكتتاب سيفتح الطريق أمام فرص نجاح الاكتتاب في عمليات الخصخصة المرتقبة وهو أمر سيزيد من شفافية هذه العمليات لا سيما أن الاعتقاد السائد في لبنان هو أن عمليات الخصخصة تنتزع على المحسوبيات.

وبهذا يكون النجاح فرصة أمام الجمهور تشجعهم على الانخراط في شركات ناجحة أخرى.

جان رياشي

أنشئ عام 1976 وانتشر في أكثر من مئة دولة
مؤسس مصرف الفقراء البنغلادشي يفوز بجائزة "نوبل" للسلام

ترجمة رؤاه إلى عمل فعلي لمصلحة ملايين الأشخاص، ليس في بنغلادش فقط، ولكن في بلدان عديدة أيضاً. وأعرب يونس، عن سعادته لهذا الاختيار، وقال "إنكم تدعمون حلماً بصياغة عالم خال من الفقر"، معتبراً أن منحه الجائزة "سيعطي شحنة كبيرة من الطاقة للحركة بأسرها"، أضاف "نحن لا نزال في البداية"، مشيراً إلى استفادة نحو مئة مليون عائلة من نظام البنوك الصغيرة، المعروفة باسم "مصارف الفقراء"، في أنحاء العالم كافة. ويتم تسليم جائزة نوبل للسلام وهي عبارة عن شهادة وميدالية ذهبية وصك بقيمة 10 ملايين كورون سويدي (1.4 مليون دولار) في أواسط في العاشر من كانون الأول المقبل، في ذكرى وفاة مؤسس الجائزة السويدي ألفريد نوبل، فيما أعلن يونس أنه سيتبرع بها لإنشاء مستشفى لأمراض العيون ومشروع لتكرير المياه، "لأهداف اجتماعية بحثية لا تبغي الربح".

ورحبت حكومة بنغلادش بالخطوة، حيث أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية زهير الحق أن الجائزة هي "للأمة كلها ولفقراء هذا البلد"، واصفاً يونس بأنه "حامل المشعل" في عمله من أجل أفقر الفقراء، وأنه "منح الأمل من جديد لإشخاص كانوا قد فقدوا كل أمل". ورحب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بقرار لجنة نوبل مشيراً إلى أن "محمد يونس وبنك "غرامين" زودانا بسلاح قوي لمساعدة العالم على إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق مساعدة الناس في تغيير حياتهم نحو الأفضل، خصوصاً الناس الأشد فقراً في العالم".

منحت جائزة نوبل للسلام لهذا العام، للمصرفي البنغلادشي محمد يونس ومصرفه "غرامين"، نظراً لمساهمتهما الواسعة في السعي للقضاء على هذه المشكلة العالمية، من خلال تقديم قروض صغيرة لملايين العائلات الفقيرة، في إطار مشروع "مصرف الفقراء"، الذي أنشئ في العام 1976 والذي انتقلت فكرته إلى أكثر من مئة دولة في أنحاء العالم. وشكل فوز يونس بالجائزة مفاجأة كبرى، بعد أن رجحت التوقعات منحها للرئيس الفنلندي السابق مارتني إهمتيساري، الذي توسط لإنهاء العديد من النزاعات حول العالم، فيما اعتبر المراقبون أنّ هذا الاختيار يعبر عن توجه جديد لدى مؤسسة نوبل النرويجية، بهدف زيادة الاهتمام بقضايا التنمية البشرية، بوصفها إحدى عوامل الاستقرار في العالم، بعد أن اختارت في العام 2004 الناشطة في قضايا البيئة الكينية وانجاري ماثي للفوز بالجائزة، نظراً لمساهماتها في قضايا التنمية المستدامة.

وقال رئيس اللجنة أولي دانبولت ميبيس، في بيان أوضح فيه أسباب اختيار يونس للفوز بالجائزة من بين 191 مرشحاً، إن "تحقيق السلام الدائم لن يكون ممكناً من دون حصول مجموعات كبيرة من السكان على وسائل للتخلص من الفقر"، مشيراً إلى أن "القروض الصغيرة تشكل إحدى هذه الوسائل". أضاف "أظهر محمد يونس وبنك "غرامين" أنه حتى الأشد فقراً يمكنهم العمل من أجل التطور"، وأن يونس "أظهر نفسه كقائد تمكن من

بنك الـ OTV
 العمليات المصرفية التجارية | الخدمات المصرفية الخاصة | مصرف لأفراد | قنوات لمعية

إحم
 أكيد ممكن.

تربح بتحقيق أهدافك، تعمل على تطوير مديرتك، تصغي لضمان مستقبل من هم برامتك... مهما تكن حاجاتك في كل مرحلة من مراحل حياتك، يوليك البنك اللبناني الفرنسي مديرتك ويقدم لك المشورة لإنجاز مشاريعك. أكثر من ٧٥ عاماً من الخبرة بالإضافة إلى شبكة محلية ودولية من الفروع والمصارف، ومجموعة كاملة من المنتجات المصرفية التي تلبى كل احتياجاتك، كل ذلك يجعل من البنك اللبناني الفرنسي المراكز الأمل لنشاطاتك... والمساهم في طموحاتك.

01/03 - 791 332 www.obb.com e-mail: info@obb.com www.interxlebanon.com www.cstpossible.com

لبنان سوريا قبرص